الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
ميدان العلوم اقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
تخصص: ادارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر

من إعداد الطلبة:

- حاج شعيب شهرزاد
- زقاي ريمة

تحت عنوان:

محاربة الفساد كآلية للنهوض بالتنمية المحلية في الجزائر

– دراسة حالة الجزائر–

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

– أ. عبد الهادي مختار	أستاذ محاضر – أ–	جامعة ابن خلدون تيارت	رئيسا
– أ. بوحركات بوعلام	أستاذ التعليم العالي	جامعة ابن خلدون تيارت	مشرفا ومقررا
– أ. حداشي حكيم	أستاذ محاضر –ب–	جامعة ابن خلدون تيارت	عضو مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر و تقدير

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على المصطفى

بداية أتقدم بالشكر والحمد لله عز وجل الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع.

ثم نتوجه بالكثير من الشكر والتقدير إلى الأستاذ "بوحركات بوعلام" المشرف على هذه المذكرة، والذي قدم لنا الكثير من الوقت والجهد والنصح، نسأل الله أن يهبه كل الصحة والعافية.

وأتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

بجامعة إبن خلدون تيارت

وأشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع

إهداء

"و آخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين "

الحمد لله أولاً حباً و شكراً و إمتناناً ،

ثم إلى ثمرة الخير و التضحية و العطاء اللامحدود و التي ساندتني في رحلتي أمي ،

إلى من كان خير مثال لرب الأسرة أبي ،

سندي إخواتي وسيلة، ليندة، صابرين، و أخي محمد،

إلى خطيبي العزيز نجيب،

و رفيقات دربي صديقاتي.

شهرزاد

إهداء

الحمد لله أولاً و آخراً

"و ما توفيقي إلا بالله"

بفضل الله تعالى أتممت مناقشة مذكرة التخرج للحصول على شهادة الماستر،

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب و معنى الحنان، إلى من عملت و سهرت جاهدة

لتراني في هذا المكان، إلى ثمرة الخير أمي العزيزة الحبيبة التي كانت سنداً لي في السراء

قبل الضراء.

إلى أبي و إخواتي،

إلى رفيق دربي،

وإلى صديقات عمري،

ريمة

مقدمة

مقدمة:

يعد الفساد من الظواهر القديمة التي عرفها الإنسان على مر الأزمنة، و تعتبر هذه الظواهر متلازمة مع الطبيعة الإنسانية حيث إرتبطت برغبة الإنسان في الحصول على المكاسب المادية والمعنوية، و قد إتسع نطاق ظاهرة الفساد في السنوات الأخيرة مما زاد من إهتمام العديد من الهيئات الدولية به، و هو ما يظهر من خلال تقارير التنمية الدولية وجهود منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، وإلى جانب هذه المنظمات تأسست منظمات دولية غير حكومية مكملة لجهود المنظمات الدولية الهدف من قيامها تحقيق الشفافية و المساءلة في تسيير الدولة و التحلي بها من أجل مكافحة هذه الظاهرة و الوقاية منها.

ولا شك أن إستفحال ظاهرة الفساد في البلدان المتقدمة من جهة و البلدان المتخلفة من جهة أخرى هي من المعوقات الرئيسية التي تشغل موقعاً من مواقع الصدارة التي تهدد تواصل العملية التنموية فيها، و الجزائر على غرار بقية الدول ليست بمعزل عن مظاهر الفساد، حيث إتخذ هذا الأخير لنفسه أنواعاً مختلفة و أساليب و مظاهر شتى و متسببا من جهة أخرى في آثار تتفاوت نتائجها بإختلاف صوره و ميادينه و تباين أحكامه.

وبما أن محور دراستنا هو محاربة الفساد كآلية للنهوض بالتنمية المحلية في الجزائر،فسنتطرأ للتنمية المحلية التي بدورها تعتمد على مبدأ البناء القاعدي للمجتمع من الأسفل للوصول إلى التنمية الشاملة في جميع المجالات، و هذا لا يتحقق إلا بوجود الإدارة المحلية بإعتيارها الأقرب إلى السكان المحليين و التي يمكنها التكفل بإدارة التنمية المحلية، لمعرفتها بالحاجات الحقيقية للسكان المحليين ، و نظراً لكل هذا فإن موضوع مكافحة الفساد نال إهتمام كبير على المستويات المحلية و الإقليمية و الدولية من خلال إعداد برامج إصلاحية بغية الحد منه، و لهذا فإن ضرورة تبني إستراتيجية شاملة و متكاملة لمواجهة الفساد أصبحت ضرورة حتمية، و تعتبر الجزائر من الدول التي صادقت على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004، كما أ،ها قامت بتكثيف قوانينها الداخلية مع هذه

الإتفاقية من خلال سن قانون مكافحة الفساد سنة 2006، و تفعيل الكثير من أجهزة الرقابة للحد من هذه الظاهرة و التقليل منها و توفير الثقة في مؤسسات الدولة و المساعدة على إستعمال الموارد العمومية بفعالية ، و كذلك تطبيق مبادئ الحكم الراشد من خلال تعزيز الشفافية و المساءلة.

الإشكالية:

ما مدى مكافحة الفساد كظاهرة إقتصادية للنهوض بالتنمية المحلية؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- كيف تواجه الجزائر هذه الظاهرة الخطيرة التي أصابت إدارتها؟

2- مدى فعالية الآليات الإجرائية و الوقائية التي إنتهجها المشرع الجزائري في محاربة الفساد؟

و للإجابة على الإشكالية ستطرح مجموعة من الفرضيات:

1- مكافحة الفساد في الجزائر تلزم مشاركة الجميع، من موظفين و مسؤولين، و هيئات، و المجتمع المدني.

2- إنتهجت الجزائر العديد من الإجراءات و الآليات للحد من مظاهر الفساد و ذلك على الصعيد الوقائي و الإجرائي.

أهداف الدراسة:

تم من خلال تناول هذا الموضوع تسليط الضوء على ظاهرة جد خطيرة تشهدها الجزائر، حيث عرفت إنتشاراً كبيراً أدى إلى ضرورة تشخيصها و محاولة الإحاطة بالأسباب الدافعة لها، وصولاً لدراسة مساعي الجزائر الهادفة للحد من ظاهرة الفساد و ذلك من خلال إعتمادها لآليات و سبل متعددة الجوانب و تضمن هذه الأخيرة نهوضاً بالتنمية المحلية.

أهمية الدراسة :

أ-الأهمية العملية: تعاني الجزائر من ظاهرة الفساد على المستوى الوطني، فإتخذت آليات للقضاء على هذه الظاهرة التي تعتبر بدورها عائقاُ أمام التنمية المحلية.

ب-الأهمية العلمية: تكمن في أن موضوع الفساد على المستوى المحلي محل إهتمام جل الباحثين و كذا المنظمات و الهيئات الدوليةعلى حد سواء و هو ما يجعل الجامعة الجزائرية مواكبة للتطورات التي تطرأ في ميدان البحث العلمي.

أسباب إختيار الموضوع:

تعود الأسباب الذاتية لإختيار موضوع محاربة الفساد كآلية للنهوض بالتنمية المحلية في الجزائر بدافع الرغبة الشخصية نظراً لإعتبار الفساد ظاهرة خطيرة تهدد الكيان المجتمعي و تعيق كل محاولات البناء المجتمعي الهادف إلى صناعة النهضة المجتمعية.

صعوبات البحث:

لا يخلو أي عمل بحثي من الصعوبات و المشاكل التي قد تعترض طريقة إعداده، و لعل الصعوبة الأساسية التي واجهت هذه الدراسة هي عدم توفر المعلومات و الإحصائيات الخاصة بالفساد عن المستوى المحلي، و عدم مصداقيتها في التدليل على حجم الفساد.

المنهج المتبع:

تم آستخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة و تشكل ذلك في دراسة حالة الفساد و التنمية المحلية.

كما تم اللجوء أيضاً الى المنهج التحليلي و تمثل ذلك في دراسة حالة، و إستخدام إحصائيات و بيانات لمؤشرات الفساد.

حدود الدراسة:

تهتم هذه الدراسة من حيث المجال المكاني بوحدة جغرافية معروفة المعالم و هي الجزائر .

و من حيث المجال الزماني فإنها تشمل التطور التاريخي لظاهرة الفساد في الجزائر، و آليات مكافحته، و المظاهر التي برزت منذ الإستقلال إلى يومنا هذا.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات السابقة التي تشير الى جزء من هذا البحث و لها علاقة بموضوع الدراسة، فإن هذه الدراسات هي :

أولا: حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق–بسكرة.

حيث جاءت إشكالية الدراسة في: ما مدى فعالية الآليات القانونية التي رصدها المشرع الجزائري لمواجهة الفساد الإداري و الحد منه ؟ و توصل الباحث آلى النتائج التالية:

– عدم وجود تعريف موحد و متفق عليه للفساد الإداري و هذا بسبب إختلاف المناهج المتبعة في دراسة الظاهرة و إختلاف القيم الثقافية.

– العوامل الإقتصادية أكثر العوامل المسببة للفساد الإداري.

– أكثر الأسباب التي تؤدي إلى الفساد الإداري عدم تطبيق نظام المساءلة بشكل دقيق على جميع أجهزة الدولة.

– معوقات مكافحة الفساد الإداري هي الذكاء و التمرس الذي يتمتع به المفسدون و عدم الدقة في تطبيق الأنظمة.

ثانياً: رجراج الزوهير، التنمية المحلية في الجزائر، واقع و آفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، علوم التسيير–الجزائر

حيث جاءت إشكالية هذه الدراسة في: ماهي وضعية التنمية المحلية في الجزائر؟ و توصل إلى النتائج التالية:

- الإعتماد على جهاز الإدارة المحلية غير مؤهل و غير مدرب عرقل من مسار التنمية.
- عدم كفاية موارد التنمية المالية لتأدية دورها.
- عدم وصول الجماعات المحلية في الجزائر إلى تحقيق الإستقلال المالي الذي يمكنها من التدخلات الإقتصادية و بالتالي فإن تفعيل الجباية المحلية ضروري لعمل الجماعات المحلية.

الفرق بين الدراسات السابقة و موضوع الدراسة:

أولاً: تتداخل دراستنا و دراسة الباحث أعلاه من عدة جوانب أهمها مسألة ضبط مفهوم الفساد و كذا مظاهره و أسبابه و كذلك أن العوامل الإقتصادية أكثر العوامل المسببة للفساد. إلا أن هذه الدراسة تختلف عن دراستنا في تناولها لمعوقات مكافحة الفساد حيث أن موضوعنا تلخص في آليات مكافحة الفساد فقط.

ثانياً: تتداخل دراستنا و دراسة الباحث (رجراج الزوهير) من عدة جوانب أهمها عدم كفاية موارد التنمية المالية لتأدية دورها إلا أن هذه الدراسة تختلف عن دراستنا في تناولها للإستقلال المالي و الجباية المحلية بالإضافة إلى إهماله لدور الإدارة المحلية الذي يهدف لخدمة الإنسان و توفير أكبر قدر من الإستقرار، و الإرتقاء بالخدمات.

محتوى الدراسة:

لمعالجة إشكالية موضوع الدراسة و الإحاطة بأجزائها تناول تقسيم خطة هذا الموضوع إلى فصلين على النحو التالي:

1- التنمية المحلية و الفساد "الفصل الأول" من خلال المباحث التالية:

التنمية المحلية "المبحث الأول"

ماهية الفساد "المبحث الثاني"

2- واقع الفساد في الجزائر "الفصل الثاني" من خلال المباحث التالية:

واقع التنمية المحلية في الجزائر "المبحث الأول"

الفساد في الجزائرو أهم الآليات لمكافحته "المبحث الثاني"

خطة البحث:

الفصل الأول: التنمية المحلية والفساد

المبحث الأول: التنمية المحلية

المبحث الثاني: ماهية الفساد

الفصل الثاني: واقع الفساد في الجزائر

المبحث الأول: واقع التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الثاني: الفساد في الجزائر و أهم الأليات لمكافحته

الفصل الأول

التنمية المحلية والفساد

تمهيد:

يتعلق مفهوم التنمية بمساعي الدول النامية لتضييق فجوة التخلف بينها و بين الدول المتقدمة، وهي العملية التي بمقتضاها توجه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف إجتماعية و إقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية و مساعدتها على الإندماج في حياة المجتمع و الإسهام في تقدمها، و التنمية هي عملية تغيير شاملة و مستمرة ترتكز على العنصر البشري بإعتباره محور التنمية و مركزه في نفس الوقت على حتمية التعاون و الإشتراك بين جميع فئات المجتمع في الوضع و تجسيد برامج التنمية، غير ان الفساد يعتبر أحد الظواهر السلبية العابرة للحدود تحدث في كل الدول بغض النظر عن مستوياتها الإقتصادية و الإجتماعية و قد يحدث بين قطاعات الدولة لتحقيق مصالح معينة ، أو ضمن القطاع الخاص و المنظمات غير الحكومية، فهو ليس محصوراً لجهة دون الأخرى ، بمعنى آخر يتواجد الفساد في أي تنظيم يكون فيه للشخص سلطة إصدار القرار أو قوة إحتكار على سلعة أو خدمة، لا يوجد إجماع بين الباحثين على تعريف شامل يتضمن أبعاد الفساد كافة، و إن كان التعريف الأكثر رواجاً هو الذي يدور حول إستغلال أو سوء إستعمال الوظيفة العامة من أجل المصلحة الخاصة، لهذا فقد تبنت المؤسسات الدولية الحكم الراشد و طورته في اواخر الثمانينات لمعالجة التبذير و الاسراف في المال العام من قبل حكومات بعض الدول.

المبحث الأول: التنمية المحلية

التنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للإرتقاء بمستويات المجتمعات المحلية و الوحدات المحلية إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة، لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.

المطلب الاول :مفهوم التنمية المحلية

لقد ظلت مسألة التنمية إلى غاية الحرب العالمية الثانية تطرح أساسا على المستوى الوطني وقد عالجتها عدة مدارس، لكن مع تنامي الوعي والتقدم عرف الخطاب التنموي عدة مفاهيم لتحديد نطاق التنمية، فظهرت مثلا التنمية الجهوية، التنمية المحلية، الإقليمية ولذلك سنتناول في هذه الدراسة مفهوم التنمية المحلية.

أولاً: مفهوم التنمية

أ)-لغة: التنمية لغة مأخوذة من نما نمواً بمعنى الزيادة في الشيء[1]، وينمي نماءاً، أي زاد و كثر ،فالنماء يعني الزيادة و أنميت بالهمزة :أنما الله إنماءاً،و يقال كذلك نماه الله,ويقال في اللغة أيضا نما ينمي و ينمو و أنميت الشيء و نميته أي جعلته نامياً و التنمية تعني أيضا إرتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر و في المال بمعنى زاد و كثر.

ب)-اصطلاحا: للتنمية مفهوم واسع، فقد إختلف حوله المفكرون و المختصون كل حسب ميوله و إيديولوجيته، و هذه أهم التعريفات التي وردت في مفهوم التنمية:

[1] صليحة عشي، التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي،مداخلة مقدمة في ملتقى دولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر،يومي 4-2012/12/3.

إن التنمية ببساطة هي الإنتقال من حال إلى حال أفضل أي إنتقال المجتمع من وضعه الحالي إلى وضع أفضل بكل المقاييس أو هي عملية تهدف الى إحداث تغيير حضاري في طرق التفكير و السلوك[1].

التنمية تعني الإنبثاق و النمو لكل الإمكانات و الطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل و شامل و متوازن، سواءاً كان هذا الكيان فرداً او جماعة او مجتمعاً .

إن التنمية هي التحولات الجادة و المستمرة التي يقوم بها البشر لتحسين ظروف الحياة الجماعية و الفردية، بما يتوافق مع الإمكانيات المتاحة وفق القيم السائدة في المجتمع.

عرفتها الأمم المتحدة : بأنها مجموعة من الوسائل و الطرق التي تستخدم من اجل توحيد جهود السكان و السلطات العمومية بهدف تحسين المستوى الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي للمجتمعات.

تعرف بأنها تخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة و تبني الخصائص السائدة في الدول المتقدمة[2].

ثانيا:تعريف التنمية المحلية

حضت التنمية المحلية بإهتمام الباحثين حيث كانت هنالك عدة محاولات لتعريفها:

هي مفهوم حديث لأسلوب العمل الإجتماعي و الإقتصادي في مناطق محددة مبني على أسس و قواعد من مناهج العلوم الإجتماعية و الإقتصادية ، و هذا الأسلوب يقوم على

[1] عبد النور ناجي،نحو تفعيل دور الادارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة،ملتقى بجامعة عنابة،الجزائر –ص5

[2] رفيق بن مرسلي،الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق، مذكرة ماجستير،فرع تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، جامعة مولود معمري، تيزيوزو،،2012–2011ص1.

إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و العمل و الحياة عن طريق إثارة الوعي في البيئة المحلية جميعا في كل المستويات ماليا و إداريا[1].

التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي و جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية و تحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة و مساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، و تقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم و كذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية و غيرها بطريقة تشجع المبادرة و المساعدة الذاتية و المتبادلة بين عناصر المجتمع و جعل هذه العناصر أكثر فعالية.

ومنه فإن التنمية المحلية تشكل ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق، و في مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الإستثمارات المحلية و خلق فرص العمل و المشروعات الصغيرة لخلق الدخل، كما عرفت أيضا بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين و جهود جهود السلطات العمومية (الدولة) لإرتفاع مستويات التجمعات المحلية و الوحدات المحلية إقتصاديا، ثقافياً و حضارياً من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة و متكاملة.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمصطلحي التنمية و التنمية المحلية

لقد تطور مفهوم التنمية و فرض نفسه منذ النصف الثاني من القرن العشرين، ثم أصبحت التنمية المحلية هي الهدف المنشود، لكن و مع بداية الثمانينات عرفت برامج التنمية تغيرا كثيرا تم إرجاعه إلى خلل في الجانب المؤسسي ، و هو ما حاول الإقتصاد

[1] رفيق بن مرسلي، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير و معوقات التطبيق، مرجع سابق،ص1.

المؤسسي الجديد تداركه باقتراح إصلاح مؤسسي شامل و محلي يرتكز على فهم التراث الثقافي و الخلفية التاريخية لبيئة الإصلاحات، كما أن قضية التنمية تشغل على المستوى المحلي موقعا مهما في أبحاث العلوم الاجتماعية، و إن لم يكن متناسبا مع أهمية هذه القضية نفسها و يتضح ذلك من خلال إستعراض تطور نظرية التنمية خلال نصف القرن الماضي في البداية عقب الحرب العالمية الثانية (1945)، إحتكر التفكير في قضية التنمية الإقتصادية تلك التيارات الفكرية المستمدة من علم الإقتصاد السياسي بفرعيه الرأسمالي و الإشتراكي، ففي الجانب الإشتراكي مثلث النظرية الماركسية، في صورتها اللينة هي الينبوع الأول الذي إستقى منه التفكير التنموي(الإشتراكي) مضامنية الفكرية .

اولا:التطور التاريخي لمصطلح التنمية

تعد قضية التنمية أحد القضايا الرئيسية التي تحتل مكانة هامة على المستويين العالمي و الوطني ، لذلك تعددت الدراسات و البحوث المهتمة بها، بهدف فهم مشكلة التنمية و التخلف و كيفية مواجهتها مواجهة عملية حقيقية، لذا كان من الطبيعي أن تتعد وجهات النظر التي تحول التصدي لهذه المشكلة و التي في الغالب إنطلاقها كان من قضايا متباينة . و لا شك أن التنمية أصبحت مع منتصف القرن العشرين عقيدة الغرب ففي هذه الفترة كان مفهوم التنمية يتأرجح بين مفاهيم و مصطلحات عديدة، بل و يختلط بها و كانت تضفي عليه التفسيرات الاقتصادية إذ كانت تعابير التنمية و التنمية الإقتصادية و النمو قد إعتبرت بشكل عام متشابهة و إستخدمت دون تمييز، و اعتبر مفهوم التنمية مشابه لمفهوم النمو الإقتصادي، و على هذا الأساس تم التركيز على تكوين رأس المال، الذي يلعب دورا كبيرا في تحقيق نمو مستقر في دخل الفرد الإجمالي، و إن النمو الإقتصادي هذا كاف بحد ذاته لتوفير المكاسب الاجتماعية لأفراد المجتمع كافة، و عليه تم النظر إلى العنصر البشري كوسيلة للتنمية في هذه الفترة.

فمن الأسباب الوجيهة للإهتمام بالتنمية هو إنتهاء الحرب العالمية و رغبة الشعوب في التمية و تغيير نمط الحياة الذي فرضته الحرب، إضافة إلى موقف الامم المتحدة من مشكلة التخلف و التي أعطت صوتا جديداً و أهمية للدول المتخلفة.

ثانيا:التطور التاريخي لمصطلح التنمية المحلية

تجدر الإشارة الى أن مصطلح تنمية المجتمع أطلق عام 1944[1]، عندما رأت سكرتارية اللجنة الإستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع، و إعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة، كما أوصى مؤتمر كمبردج عام 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الظروف المعيشية للمجتمع ككل إعتمادا على المشاركة والمبادرة المحلية لأفراد المجتمع.

تشغل قضية التنمية على المستوى المحلي موقعا مهما في أبحاث العلوم الإجتماعية، وإن لم يكن متناسبا مع أهمية القضية نفسها. ويتضح ذلك من خلالل إستعراض تطور نظر ية التنمية خلال نصب القرن الماضي في بداية عقب الحرب العالمية الثانية (1945)، إحتكر التفكير في قضية التنمية الإقتصادية تلك التيارات الفكرية المستمدة من علم الإقتصاد السياسي بفرعيه الرأسمالي و الإشتراكي ، ففي الجانب الإشتراكي مثلث النظرية الماركسية، في صورتها اللينة هو الينبوع الأول الذي إستقى منه التفكير التنموي الإشتراكي مضامينه الفكرية. وقد تم إثراء هذه المضامنين إلى جبهتين تتمثلان في كل من التجربة السوفيتية والصينية إلى جانب إجتهادات قوية على الصعيدين الفلسفي والإقتصادي لعدد من الماركسيين ، خاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لا سيما: هنري لوفَت وجورج وروجيو على الصعيد الفلسفي، وكل من أرنست ماندل وشارل بتلهم وموريس باران، على صعيد الفكر الإقتصادي ,أما فيما يتعلق بالفكر الإقتصادي الرأسمالي ، فقد ترك

[1] سامي رعد عبد الرزاق التميمي،العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي،عمان،دار الدجلة ط1، 2008 ص43.

بصماته القوية من خلال مختلف النظريات المتعلقة بالتنمية، ومن بين هذه النظريات نجد المطابقة بدرجات متفاوتة بُين النمو والتنمية–

من جهة، وإعتبار مسار التطور الأوروبي و الغربي عموما، هو المسار الطبيعي و الأمثل الذي ينبغي أن تمر به البلدان الساعية إلى التنمية في إفريقيا وآسيا وأمريكا الالتينية[1].

المطلب الثالث: فواعل و ابعاد التنمية المحلية

إن الحديث عن التنمية المحلية يتطلب بالضرورة توضيح الجهات المسؤولة أو القائمة بعملية التنمية المحلية ، والتي يمكن تقسيمها إلى فواعل رسمية و غير رسمية، و بحكم أن التنمية حلقة مهمة لبلوغ تنمية وطنية شاملة فان لها جملة من الأبعاد مبينة في هذه الدراسة.

أولا: فواعل التنمية المحلية

أ)– الفواعل الرسمية :

البلديــة : للمجلس الشعبي البلدي صلاحيات في كل المسائل المتعلقة بالبلدية ، حيث أنه يساهم في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية ومن جهة أخرى وضع مخطط محلي ينسجم في أهدافه مع المخطط الوطني ويستجيب لحدود الموارد والوسائل المتاحة.

الولايــة: تقوم الولاية بالتنمية المحلية في عدة ميادين نذكر منها :

– الصناعة : حيث أن الولاية تساهم في خلق وتهيئة المناطق الصناعية ، يمكنها أن تسّير المرافق العمومية الخاصة بالمسافرين ، واتخاذ التدابير التي من شأنها تطوير الهياكل الطاقوية والمتعلقة بالمياه وشبكات الطرق ...

– السكن : تضمن الولاية تسيير الأملاك العقارية ، وتأخذ على عاتقها تشجيع المبادرات الموجهة لتحسين وتطوير النشاطات المتعلقة ببناء السكنات في نطاقها الإقليمي.

[1] رفيق بن مرسلي، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير و معوقات التطبيق، مرجع سابق،ص5.

– إضافة الى ذلك تتكفل الولاية بتنسيق نشاطات البلديات وتقوم بعمليات إستثمارية (بناء السكنات ، إنشاء هياكل مدرسية وصحية ..) وتسجل في برامجها كل المنشآت أو النشاطات التي تتعدى إمكانية البلديات.

– كما تتدخل الولاية بوصفها آمراً بالصرف فيما يتعلق ببرامج التنمية والتجهيز الُمَموَلة[1]

ب)– فواعل غير رسمية.

المجتمع المدنـي :

تتجسد مشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية من خلال مناقشة السلطات المحلية وابداء رأيها في القضايا المثارة على مستوى المجتمع والمشاركة في الإجتماعاتو تأثيرهم في السياسة الهامة وتقّلد بعض المناصب أو المواقع السياسية الهامة، مما يزيد في التأثير على إتخاذ القرار وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للسلطة التنفيذية أو النيابية أو الصحافة ، ويمكن القول أن أشكال المشاركة على المستوى المحلي تزداد وتتجسد أكثرفي الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر ، عندما تأخذ الدولة بأسلوب الإدارة المحلية في إدارة الشؤون المحلية وذلك من خلال طبيعة هذا الأسلوب الإداري وما يمنحه من فرص للمشاركة خاصة إذا تم التطبيق الفعلي لسياسة اللامركزية الذي يقتضيه أسلوب الإدارة المحلية[2]

–القطاع الخاص :

تختلف طرق تدخل القطاع الخاص في مجال التنمية المحلية حسب واقع كل نظام وتكّيفه مع ضرورة التوجه إلى القطاع الخاص من جهة ، ومدى الثقة التي تمنح للقطاع

[1] محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه علوم، فرع علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، الجزائر،، 2011–2010 ص125–126

[2] الأمم المتحدة ،تقرير اللجنة الإقتصادية والإجتماعية للتنمية لغربي آسيا ، البعد الثقافي للتنمية نحو مقاربة علمية ، سبتمبر ، 2007ص. 206–

الخاص من جهة أخرى ، لكن العامل المشترك أن القطاع الخاص أصبح شريك أساسي في التنمية المحلية في معظم الدول الليبرالية، وأصبح يؤثر حتى على الناحية السياسية من خلال فرضه أو رفضه بعض التشريعات، هو ما يجسد الشراكة الفعالة لعنصر المجتمع المحلي في اتخاذ القرار. وعلى المستوى التنظيمي فإن صور تدخل القطاع الخاص و إشراكه مع الجماعات المحلية لا تخرج من إحدى الطرق التالية : تعاقد الدولة مع القطاع الخاص بصفة مباشرة، عقد شراكة بين القطاع الخاص وممثل القطاع العام (البلدية) ، منح امتياز تسيير مرفق عام لمدة طويلة.

ثانيا: أبعاد التنمية المحلية

أ)البعد الاقتصادي للتنمية المحلية:

تراعي التنمية المحلية البعد الإقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي إقتصاديا، و ذلك عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي و لهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا و تكون قادرة على النهوض بالنشاط الإقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الإقتصادي، و لهذا تصبح التنمية المحلية تحقق في البعد الإقتصادي عن طريق إمتصاص البطالة من جهة و عن طريق توفير المنتوجات الإقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواءاً الإستهلاك المحلي أو التوزيع الى أقاليم أخرى، و كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من الطرقات و المستشفيات .....إلخ، هذه الهياكل القاعدية بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب للأفراد القاطنين كذلك تستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الإستثمار بهذه المنطقة[1].

[1] سعد ياسين، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية، حملات المتمدن،العدد 3610، 17جانفي2012.

ب)البعد الاجتماعي للتنمية المحلية:

يركز البعد الإجتماعي للتنمية المحلية على إن الإنسان يشكل جوهر التنمية هدفها النهائي من خلال الإهتمام بالعدالة الإجتماعية، و مكافحة الفقر و توفير الخدمات الإجتماعية لجميع أفراد المجتمع، إضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال اتخاذ القرار بكل شفافية، و لهذا نجد أن البعد الإجتماعي

للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لأن توفير الحياة الإجتماعية المتطورة من شأنها إدماج كل طاقات المجتمع لتطوير الثورة و زيادة القيمة المضافة، و عليه نجد أن التسخير للتنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف باللين و ينبذ الجريمة و محبا لوطنه و لمنطقته، و هناك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الإجتماعي مثل التعليم و الصحة و الأمن .....الخ ، كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع إيجاباً و سلبا[1].

ج)البعد البيئي للتنمية المحلية:

إن تدهور البعد البيئي على المستوى المستوى العالمي ممثلا بالإحتباس الحراري و توسع طبقة الأوزون و نقص المساحات الخضراء و اتساع نطاق التصحر و ما إلى ذلك من مشاكل البيئة تتعدى الحدود الجغرافية للدول و الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم ، و على اثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمراً حول البيئة و التنمية في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992. و من أهداف المؤتمر الرئيسية الدعوة إلى جمع الإهتمامات الإقتصادية و الإجتماعية و من أهم المسائل التي تطرق لها المؤتمر، و من أسس الإقتصاد التقليدي أيضا أن الناتج الوطني الإجمالي يعتبر مؤشرا لقياس أداء الإقتصاد و الرفاهية على المستوى الوطني كما أن الإقتصاد البيئي التقليدي أشار إلى مشكلتين الأولى

[1] احمد غريبي، ابعاد التنمية المحلية و ابعادها في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، العدد الرابع جامعة المدية 2010ص6.

مشكلة الآثار البيئية و الثانية الإدارة السليمة للموارد الطبيعية (التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية غير المتجددة من الأجيال) .

المبحث الثاني: الفساد

إن عدم التوصل إلى تعريف شامل و متفق عليه للفساد من المعضلات التي تواجه الباحثين في هذا المجال، و ذلك راجع لعدة أسباب، و لعله في مقدمة ذلك وجود خصائص و أنواع مختلفة و متنوعة للفساد، هذه الصور تتنوع بتنوع المؤسسات والقطاعات التي ينتشر فيها الفساد.

المطلب الأول:مفهوم الفساد و خصائصه

الفساد من فسد يفسد وتقال فسد الشيء فسودا فهو فاسد والاسم فساد، والمفسدة خلاف المصلحة و للفساد عدة مفاهيم و خصائص.

مفهوم الفساد:

أولا: الفساد لغة

ورد في اللغة عدة معاني للفساد ومشتقاته ومن أهم المعاني: أفسد المال إفسادا أخذه بغير حق، واستفسد ضد استصلح وتفاسد القوم تدابروا وقطعوا الأرحام وفي الإصطلاح الشرعي يراد به الفساد في الأرض وإظهار معصية الله وإنحراف عن هديه ويقترن بإلحاق الضرر بالآخرين في أنفسهم وأموالهم وأحيانا في أعراضهم وكرامتهم[1].

لقد وردت الدلالة اللغوية للفساد في عدة قواميس منها ما هو باللغة العربية ومنها ما هو باللغة الأجنبية:

ففي قواميس اللغة العربية نجد على رأسها معجم لسان العرب لإبن منظور حيث يقول في باب "فسد"الفساد نقيض الصلاح وفسد يفسد فسادا فهو فاسد و...والمفسدة خلاف

[1] فتيحة زرقانة، دور الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري على مستوى الجماعات المحلية :دراسة حالة بلدية بوسعادة.ولاية المسيلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018،ص32

المصلحة والإستفساد خلاف الإستصلاح، ويقال أفسد فلان المال ويفسده إفساداً وفساداً، والله لا يحب الفساد[1].

أما صاحب معجم الوجيز فيقول فسد اللحم أو اللبن أو نحوهما فساداً أي أنتن أو أصابه العطب، وفسد العقد أو الإتفاق أو نحوه أي بطل، وفسدت الأمور أي اضطربت وأدركها الخلل، وأفسد الشيء أي جعله فاسدا ...والمفسدة تعني الضرر ويقال هذا الأمر مفسدة لكذا أي أن فيه فسا أما في المعجم الوسيط فهو يعني التلف والعطب والإضطراب والخلل، والمفسدة تعني الضرر ونقول فسد الشيء أي تلف وأصبح سيئا وأردئ مما كان

ثانيا:الفساد في الشريعة الإسلامية

إن الشريعة الإسلامية هي شريعة سماوية صالحة لكل زمان و مكان ،فلم تدع أمراً من أمور الدنيا إلا و نظمته، لذلك خصص هذا الجزء من أجل إبراز ما جاءت به الشريعة الإسلامية حول تعريف الفساد بحسب وروده في كل من القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة.

1-الفساد في القران الكريم:

ورد مصطلح الفساد في عدة آيات قرآنية مختلفة فقد استخدم للدلالة عن القتل وسفك الدماء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[2].

كما يحرم الله تعالى قتل النفس دون وجه حق وكذلك الفساد في الأرض لأنه يساوي قتل الناس جميعا في قوله تعالى": ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ

[1] وهبة مصطفى الزجيلي، التعريف بالفساد و صوره من الوجهة الشرعية، الجزء الاول، الطبقة الاولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، الرياض2014ص21

[2] سورة البقرة، الآية .11

نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾[1]

كما اعتبر الله سبحانه وتعالى الفساد تهديدا للأمن وترويعا للمؤمنين في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[2].

والملاحظ أنه إذا تدبرنا الآيات الكريمة كلها نجد أن الله عز وجل قد نهانا عن الفساد وحثنا على ضرورة اجتنابه وذلك لما له من أثار وخيمة على العباد والبلاد

ثالثا: الفساد إصطلاحا

تعددت التعريفات التي قيلت حول الفساد وذلك نظرا للاختلاف في التوجهات والنظرات فالبعض يرى أن الفساد مرتبط بالبعد الحضاري وما فيه من قيم وتقاليد عقائدية وسياسية والبعض الآخر يجعل من الفساد نتيجة للتسبب والفوضى والأوضاع النفسية والاجتماعية. ولهذا فإن أصدق تعريف للفساد هو الذي ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية الأمريكية " الفساد هو سوء استخدام النفوذ لتحقيق أرباح خاصة ،و يعني أيضاً انحراف سلوك الموظف العام عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة ،الفساد هو التعمد و الإصرار على عدم الامتثال بمبدأ الابتعاد عن الشبهات والتحفظ في العلاقات التي يتضمن أن العلاقات الشخصية أو العائلية ينبغي إلا يكون لها دور في مختلف القرارات التي يتخذها المنشغلون بالاقتصاد من القطاع الخاص أو المسئولين الحكوميين[3] وهناك من يقول بأنه "نية استعمال الوظيفة العامة بجميع ما يترتب عليها من هيبة ونفوذ وسلطة لتحقيق منافع شخصية مالية أو غير مالية وبشكل مناف للقوانين والتعليمات الرسمية. "

[1] سورة المائدة، الآية .31

[2] سورة المائدة، الآية .32

[3] بركنو قوسام، الفساد الإداري في الجماعات المحلية وتداعياته السلبية على تحقيق التنمية المحلية ،جامعة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديدة ،العدد5،جانفي2012

الفساد في الرأي العام: ينضر هذا الاتجاه الى الفساد بوصفه نتيجة مجموعة من الاختلالات الكامنة في الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع :ولكي يتم الكشف عن أسباب الفساد ومظاهره يجب تحديدها داخل البناء الاجتماعي.

ـ يعتبر الفساد نوعا من السلوك المخالف للأعراف الاجتماعية والقيم الدينية والأخلاقية ويقصد منه تحقيق منافع شخصية.

رابعا:خصائص الفساد

بناءا على ما عرض سابقا من تعاريف يمكن القول بأن الفساد يرتكز بشكل علني أو ضمني على جملة من الخصائص المميزة له ومنها:

أ)-**السرية:** في ممارسة الفساد وتحت جنح الظلم الدامس وبأساليب التحايل والخديعة بسبب ما يتضمنه النشاط من ممارسات غير مشروعة وغير قانونية وغير أخلاقية والسرية ميزة مرافقة للفساد في اغلب الأحيان إلا وأنه ومن الممكن أن تصبح علنية عندما يصبح سلوكا محميا من قبل السلطة أو عندما يصبح عرف يتم بشكل عادي باعتباره سلوك غير مستهجن من طرف المجتمع .

ب)-**تعدد الاطراف:** يتسم الفساد بتعدد الأطراف إذا غالبا ما يرتكب من قبل أطراف عدة كما هو الحال في الجماعات الإجرامية المنظمة، فيساهم في تحقيق هذا النوع من الفساد الجماعي أكثر من شخص، منهم الأطراف الأصلية الذين يشكلون طائفة المفسدين والمستغلين وأطراف ثانوية يتخذون صفة الوكلاء لتسهيل عملية الفساد للأطراف الأصلية .

ج)-**التخلف الإداري:** يترافق الفساد مع بعض مظاهر التخلف مثل تأخير المعاملات و التغيب عن العمل وسوء استغلال الوقت وغيرها من المشاكل مما يؤدي إلى ظهور شعور

عام لدى العناصرالصالحة في النظام أو الجهاز الإداري بعدم الراحة وفقدان الحافز على العمل الجاد مما يؤثر على مصلحة المجتمع بأكمله[1]

د)- سرعة الَّانتشار :يتميز الفساد بخاصية سرعة الانتشار وخاصة عندما يكون الفساد ناتجا عن المسئولين فتزداد سلطة الفاسدين ونفوذهم مما يعطيهم القوة للضغط على باقي الجهاز الإداري للسير على خطأهم طوعا أو كرها, كما أن خاصية الانتشار لا تقتصر على حدود الجهاز الإداري في الدولة الواحدة لأنه قابل للانتقال من دولة لأخرى خصوصا في ظل العولمة والسوق المفتوح، فهو بذلك يبدأ كسلوك فردي حتى ينتشر ويصبح سلوكا جماعيا فيصبح الأمر كونه أشبه بالعادة المتبعة من قبل عناصر منحرفة عن القانون تدفع الآخرين إلى ممارسته[2]

بالإضافة إلى هذه الخصائص فإن الفساد يقوم على أساس التضحية بالمصلحة العامة لغرض الاستفادة الشخصية وهو ما يقصد به تغليب المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة ولا يكون ذلك إلا عن طريق أفعال احتيالية ومخادعة تهدف إلى تحقيق مصالح غير مشروعة وعن طريق مخالفة الأحكام القانونية من طرف المفسدين والمستغلين للفساد والذين يعيشون في تناقضات مابين أدوارهم في الحياة العامة وأدوارهم في الحياة الخاصة[3] ولهذا فالفساد يتكيف مع الظروف والمتغيرات المحيطة به ليجعلها مناخا وبيئة مشجعة لنموه فالتسيب وعدم الانضباط في العالم مع ضعف الإنتاجية واهدار الوقت وغيرهما من المشاكل الإدارية كلها عوامل تشكل بيئة ملائمة للفساد كونها تحفز طالبي الخدمات للبحث عن من يساعدهم و لو بطرق غير شرعية.

---

[1] لؤي أديب سليمان العيسى ، الفساد الإداري والبطالة ، الطبعة الأولى، دار الكندي ، الأردن ،2016ص 01.

[2] سميحة قلقول، التنمية المحلية كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مذكرة تخرج مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماسترفي العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة المسيلة، 2020/2019 ص16.

[3] جيلاني حنان، لحكم الراشد كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية ،جامعة المسيلة، ،2014/2013ص 17-19.

المطلب الثاني:أسباب الفساد و انواعه

تعددت الأسباب الدافعة لبروز ظاهرة الفساد وتفشيها في الجماعات المحلية، كما تميز بعدة أنواع في شتى المجالات.

اولا: أسباب الفساد

أ)-الأسباب الإدارية للفساد

تتصف الأسباب الإدارية بأنها أسباب داخلية تنشا من قلب النظام الإداري نفسه سواءً كان جهازاً إدارياً أم على مستوى الإدارة العامة ككل، فقصور أداء هذه الأجهزة لدورها في تنفيذ الأهداف و الأموال العامة لجميع الناس و ضعف كفائتها في تلبية الحاجات التي ينجم عنه خرق للقواعد الأخلاقية في ممارسة العمل.

كما تقود الأسباب الإدارية المؤدية الى إنتشار الفساد إلى العناصر الآتية و التي من بينها:

-ضعف العلاقة بين الأجهزة الإدارية و المواطن و التعالي و شيوع الولاء على حساب التحسس الوطني الشامل و غياب الأنظمة الرقابية و المساءلة الإدارية.

-كثرة الاوراق المطلوبة لتكوين الملفات و تعقد الإجراءات الإدارية يخلق البيروقراطية كما إن تماطل الموظف عن أداء عمله و عدم إحترامه لطالب الخدمة يدفع هذا الأخير إلى البحث عن طرق لقضاء حاجاته حتى و لو لم تكن تلك الطرق مشروعة و بالتالي فشيوع ظاهرة البيروقراطية ساعدت في تشكيل بنية الفساد[1].

[1] بن ناصر الطاهر،آليات مكافحة الفساد في القطاع العام، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، جامعة مستغانم 2020ص13

-تضخم الجهاز الإداري و كثرة عدد الموظفين يؤدي الى إنتشار الفساد من خلال استغلال المنصب لأغراض شخصية و منافع ذاتية فصارت البيروقراطية شهرة الإدارة و علامتها المسجلة و ساد سوء التسيير و تداخل الصلاحيات.

-غياب نظام التحفيز في الإطار الوظيفي و المتمثلة في ضعف سياسات الأجور و الحوافز و المكافآت بما لا يتوافق مع متطلبات الحياة الإقتصادية و الإجتماعية للموظف[1].

-الميل نحو المركزية و إفتقاد الثقة في الهيئات المحلية بحيث أن منح التفويضات من بين الأسباب التي تؤدي إلى تشكيل بؤر الفساد من خلال أحجام الموظف على المستوى المحلي من إتخاذ أي قرار خوفًا من المسائلة.

-عدم موضوعية طرق التوظيف و الترقية في الإدارة العامة و المحلية خاصة مما يجعل من عملية التوظيف تكاد تكون خالية من المعايير المتفق عليه للتوظيف كمبدأ الجدارة و الكفاءة.

ب)-الأسباب السياسية للفساد المحلي:

يقصد بالفساد السياسي من وجهة نظر علماء السياسة فساد الساسة و الحكام و رجال الأحزاب السياسية و أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان و أعضاء المجالس الشعبية المحلية و كل المشتغلون بالعمل السياسي أي كانت مواقعهم و إنتماءاتهم السياسية[2] و تعد هيمنة السياسة و السياسيين الفاسدين على نواحي الحياة هي السبب الكبير وراء انتشار حالات الفساد، كما أن فساد السلطة السياسية يفتح الباب لممارسة كافة أنواع الفساد دون حسيب أو رقيب، كما أن بسبب الهيمنة على الثروات و الممتلكات العامة و استغلالها لأغراض شخصية .

[1] هلتاتي احمد، محاضرات الفساد و أخلاقيات العمل، جامعة مسيلة 2021ص5

[2] لؤي اديب العيسى، الفساد الإداري و البطالة، مرجع سبق ذكره، ص47

و لهذا يمكن تشخيص أهم الأسباب السياسية لتفشي الفساد المحلي و المتمثلة في :التأثير على الرأي العام من خلال الرشوة الإنتخابية للحصول على أعلى الأصوات و هزيمة المنافس الذي يكون غالبا هو الأصح من الناحية الموضوعية، و قد يلجأ بعض المرشحين في المجالس الشعبية الولائية و البلدية إلى دفع تعويض مالي لإجبار الخصم عن التنازل و الإنسحاب قبل إجراء الإنتخابات.

ج)-الأسباب الإقتصادية للفساد:

تعتبر العوامل الإقتصادية أحد أكبر الأسباب الكامنة وراء انتشار الفساد في الإدارات المحلية و هذا راجع للسياسات الإقتصادية التي تتبعها الدولة ، و في عدم التوازن في توزيع الثروات الإقتصادية على المجتمع أين نجد رواتب موظفي الجماعات المحلية تكاد تكون ضعيفة بالمقارنة مع موظفي الإدارات العمومية الأخرى، و لهذا ان الاقتصاد عندما تتم السيطرة عليه من قبل الدولة او أن يكون القطاع الإقتصادي مقتصراً على عدد معين من المؤسسات سوف يشجع على ممارسة الفساد[1].

و لهذا فإن الظروف الإقتصادية تلعب دورا مهما بإعتبارها أحد الدوافع وراء ظهور الفساد و التي يمكن إستعراض أبرزها فيما يلي:

- إتساع تدخل الدولة في الإقتصاد هو أحد العوامل الرئيسية لظهور الفساد لأن الأفراد يميلون بطبيعتهم إلى منح الرشوة للمسؤولين لتحطيم القواعد و النظم و الإجراءات العامة و الروتينية.

-تدني معدلات الأجر من الأسباب التي تؤدي إلى شيوع الفساد، بحيث يزداد العائد من الفساد عندما تكون أجور العاملين بالدولة أقل من الأجور المقابلة في القطاع الخاص.

[1] لالوش سميرة، مقال الفساد الاقتصادي و استراتيجية مكافحته في الجزائر ص20-21

-ضعف الرقابة و المساءلة داخل الإدارات المحلية خصوصا عندما يكون هنالك تواطؤ بين الرئيس و المرؤوس أو بين الموظفين و المنتخبين .

-إرتفاع معدلات البطالة و إستمراريتها و الكساد الإقتصادي و قصور دور الدولة في إعادة توزيع الثروة القومية و تشكيل التعددية القومية لهما دور هام في انتشار الفساد.

-الأزمات الإقتصادية التي تضرب الإقتصاد الوطني و تؤدي الى انتشار الفساد من خلال نقص السلع و الخدمات هذه الأخيرة تؤدي بدورها إلى ظهور السوق السوداء الذي تنعدم فيه القوانين و الشفافية.

د)- الأسباب الإجتماعية للفساد

يرتبط الفساد ظهورا و عدما بجملة من الأسباب الإجتماعية و الثقافية التي تحيط بالموظف و الإدارة ذلك أن الموظف مهما كان مركزه الوظيفي يتأثر في حياته و عمله بالقيم التي يعطيها المجتمع وزنا كبيرا، هذه القيم السائدة و التي تؤثر على على تفكير أفراد الجهاز الإداري في سلوكهم قد يكون لها تأثير على نمو ظاهرة الفساد، ولهذا يمكن أن تظهر الأسباب الإجتماعية للفساد فيما يلي:

-ضعف الوازع الديني و الخلقي و غياب الوعي لدى الأشخاص العاملين بالإدارات المحلية و تدني المستوى التعليمي و تدهور القيم الإجتماعية لديهم .

-ضعف المستوى المعيشي : الفساد ينتشر بكثرة بين عامة الناس بسبب تدني الظروف الإجتماعية و الصحية لهم مما تدفعهم هذه الظروف إلى اللجوءإلى أفعال و ممارسات فاسدة و غير مشروعة لتحسين أوضاعهم كقبول الرشوة من طرف أبسط موظف.

-سيطرة القيم الثقافية:حيث تلعب هذه القيم دورا كبيرا في انتشار الفساد فالمحاباة مثلا و تقديم الخدمات و التسهيلات لأبناء العائلة الواحدة و توظيف الأقارب من القيم الغنحرافية التي لا تقوم على مبدأ الإستحقاق و الجدارة في الحصول على الوظائف مثلا[1].

-التنشئة الإجتماعية التي تعود الفرد على أهمية تحقيق أهدافه بغض النظر عن مصلحة الجهاز أو الطريقة المستخدمة في ذلك، إضافة إلى تقليدهم للمواطنين المخالفين بإعتقاد أن مخالفة القانون تحقق الأهداف بشكل أسرع خصوصا و أن مخالفة القانون من قبل البعض لا تعرضهم لأي متابعة، مما يؤدي إلى عدم التعمق في مفهوم الخدمة المدنية في واقع ممارسات المواطن اليومية.

ثانيا: أنواع الفساد

أ)-الفساد الاداري:

الفساد الإداري متعلق بالإنحرافات الوظيفية لموظفي القطاع العام و الخاص من خلال سوء التسيير والإهمال للواجبات، ومخالفة التشريع القانوني و ضوابط القبم الفردية و الجماعية، و استغلال موظفي الدولة مناصبهم الإدارية و صلاحياتهم من أجل الحصول على مكاسب و منافع بطرق غير شرعية.

هو أزمة خلفية في السلوك تعكس خللا في القيم و انحرافا في الإتجاهات على مستوى الضوابط والمعايير التي إستقرت عزما أو تشريعا في حياة الجماعة و شكل البناء القيمي في كيان الوظيفة العامة .

وفي ظل غياب تعريف عام متفق عليه ,فان هذه الدراسة تعرف الفساد الاداري على انه: كل تصرف غير قانوني أو مادي أو غير أخلاقي من جانب العاملين في بيئة إدارية،

[1] فيروز زراقة نحو رؤية استراتيجية للحد من الفساد في المجتمع الجزائري، دروس قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف ص249-250.

يهدف إلى تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة أو تعطيل مصالح المواطنين و إزهاقهم بالسب و الإهمال و إضاعة الوقت في غير ما جعل له، مما يؤدي إلى هدر في موارد الدولة الإقتصادية، تكون نتيجة إعاقة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و عدم الإستقرار السياسي.

قال المؤلف الحافظ النووي في رياض الصالحين في باب أمر ولاة الأمور بالرفق و اللين، و رعاية مصالح من استرعاهم الله عليهم ,قال في سياق الأحاديث ما ثقلت عنه عائشة رضي الله عنها قالت :سمعت النبي صلى الله عليه و سلم في بيتي هذا يقول :((اللهم من ولي من أمر أمتي شيئا فرق بهم فارفق به ،و من ولي من أمر أمتي شيئا فشق عليهم فإشفق عليه)).

و هذا دعاء من النبي صلى الله عليه و سلم على من تولى من أمور المسلمين الخاصة و العامة، و هو أليق بالجوانب الإدارية و التنظيمية التي تكون مصالح الناس متعلقة بها، فيتعسف في إستعماله لسلطته الإدارية و التنظيمية التي تكون مصالح الناس متعلقة بها، فيتعسف في إستعماله لسلطته الإدارية فيرهقهم و يكلفهم من أمرهم عسرا. ظاهرة سيئة تؤدي إلى إساءة استعمال السلطة الرسمية ومخالفة الأنظمة و القوانين والمعايير الأخلاقية.

- ظاهرة سلبية قد تحدث بشكل فردي أو جماعي.
- ظاهرة تهدف إلى أحداث انحراف في المسار الصحيح للنظام الإداري لتحقيق أغراض غير مشروعة.
- تحقيق عوائد غير شرعية، وليس بالضرورة أن تكون هذه العوائد مالية[1]

[1] محمد قاسم القريوتي، الإصلاح الإداري، دار وائل الأردن ط2001،ص1

ب)-الفساد المالي:هو سوء إستخدام الأموال العامة و تحويلها من أجل مصلحة خاصة أو تبادل الأموال مقابل خدمة أو تأثير معين كما يعتبر من الفساد المالي الإستهانة بالملكية العامة و كل ما من شأنه أن يؤدي إلى استبعاد قدر كبير من موارد البلاد المالية و الإقتصادية (و هي بطبيعتها موارد ذات اهمية بالغة في عمليات التنمية) كالإختلاس و التزوير و سرقة المال العام و كذلك استخدام وسائل مالية مشروعة لتغطية التعاملات المالية الممنوعة أو غير النظامية لتظليل السلطات الرسمية و شرعنة الأموال الفاسدة.

ج)-الفساد الأخلاقي: الأخلاق السامية لغة عالمية تفهمها كل الشعوب، و بهذه اللغة تعامل أجدادنا رضوان الله عليهم مع الشعوب الأخرى فأقبلت على الإسلام ورحبت بشريعته، فالعدل و الإحسان والصدق فضائل محببة لكل النفوس، بغض النظر عن ديانة أصحابها، وهي أسباب نهضة الأمم و بداية إزدهارها، فالأخلاق جزء أساسي في حياة كل شعب، وعندما تتدهور هذه المبادئ النبيلة، سيؤدي ذلك حتما إلى فساد الأمم و زوال بريقها و سلب قوتها و عزتها، فمهما كانت القوانين صارمة و الرقابة مستم رة فإن ذلك لا يغني أبداً عن الخلق الجميل الذي يجعل من الإنسان الرقيب على نفسه.

د)-الفساد الإجتماعي:مجموعة من السلوكات التي تحطم أو تكسر مجموعة القواعد و التقاليد المعروفة في المجتمع و المقبولة منه، أو المتوقعة من النظام الإجتماعي القائم بمعنى تلك الأفعال الخارجة عن قيم الجماعة الإنسانية التي تترسخ بفعل الظروف البيانية التاريخية التي تمر بها المجتمعات البشري، و يؤدي الفساد الإجتماعي إلى التفكك الأسري ،و الإخلال بالأمن و القتل و السطو، فهو يشمل جميع الممارسات التي تخالف الآداب العامة و السلوك القويم[1].

هـ)-الفساد السياسي: و يقصد به فساد الساسة و الحكام ، وزعماء الأحزاب وأعضاء الحكومة وأعضاء المناب و أعضاء المجالس الشعبية والمحلية والمشتغلون بالعمل السياسي

[1] بلال خلف السكارتة، الفساد الإداري، دار وائل، ط1 ، 2011ص247.

، عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد السياسي بأنه (إساءة إستخدام سلطة مؤتمنة من لدن مسؤولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة، بهدف زيادة السلطة أو الثروة و لا يشترط أن يشمل تبادلا للمال ، فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ أو منح تفضيل معين)[1].

و)-الفساد البيئي: و هو ما يلحق البيئة من تلف وضرر بحيث تفقد وظيفتها الإيجابية للبشرية، ويصيب الضرر منها التربة ومياه الأنهار والبحار والينابيع والمياه الجوفية، والهواء والنبات والغابات والحيوان، والنظام البديع للعلاقات المتبادلة والمترابطة بين الموجودات لتحقيق كون موزون ، فالبيئة مجال واسع وحيوي لعيش الإنسان، وقد خلقها الله تعالى متناسقة بما يناسب الإنسان تجعله يحيى حياة طبيعية خالية من الأوبئة و الأمراض ، فالفساد البيئي يؤدي إلى تحول المكونات الطبيعية المحيطة بنا الى أخرى ضارة أو فاقدة لقيمتها و عملها كتلوث الهواء حيث تجاوزت نسبة اليوم حدوداً لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية، و اختلال التوازن النباتي والحيواني، وزيادة نسبة انبعاث الكربون الذي أدى الى ارتفاع حرارة الجو، و بدأت الكتلة الجليدية بالذوبان، تضررت منه الكائنات الحية و اختل التوازن محاطها.

المطلب الثالث: دور الحكم الراشد في تحقيق تنمية محلية و مكافحة الفساد

يعتبر مفهوم الحكم الراشد من المفاهيم التي أثارت جدلاً وخلافاً واضحاً حول تحديد مضمونها وتعريفها على نحو دقيق ومتفق، وبهذا سنحاول التطرق لمفهوم هذا المصطلح من خلال الغوص أكثر في مضامينه.

أولاً:تعريف مصطلح الحكم الراشد:

هناك عدة تعاريف لهذا المصطلح، ويثير تعدد هذه التعاريف الجدل حول طبيعة ومحتوى هذا المفهوم على النحو الذي دفع ببعض الباحثين إلى القول بأن تعريف هذا

[1] أحمد شلبي ،الفساد السياسي اسبابه و طرق مكافحته ، ص17.18

المصطلح تقابله المشاكل العامة التي تقابل التعريفات في العلوم الإجتماعية، والتي تتمثل في تقديم تعريف بسيط وواضح وشامل لعناصر الظاهرة يمكن تعميمه على كافة المجتمعات، حيث كثيرا ما يضحي الباحث بوضوح المعنى في التعريف رغبة في الشمول وإدراج عناصر الظاهرة كافة، أو أن يتم تبسيط التعريف بطريقة تخل بالمعنى، وتعيق الباحث عن الرؤية المعمقة للمفهوم، أو أن يعكس التعريف خصوصية مجتمعات بعينها، حيث تنتفي صفة العمومية من التعريف، الأمر الذي يضعف من قوته كتعريف علمي.

ومن هنا سنحاول الإلمام بأهم التعريفات التي جاءت لشرح وتفسير مصطلح "الحكم الراشد" فعلى سبيل المثال نجد تعريف البنك الدولي: لقد قدم البنك الدولي أول تعريف للمفهوم حيث عرفه بأنه أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية، أي انه أسلوب وطريقة لممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية وهو في هذه الجزئية يكاد يقترب من تعريف عالم السياسة "ديفيد أستون" لعلم السياسة حيث يتضمن كلاهما ممارسة السلطة أو القوة في توزيع القيم[1].

كما أنه اعتمد على عنصر التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني الذي اعتبره أسلوب يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة وما تحتويه من مؤسسات إقتصادية أو إجتماعية[2].

الحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وحرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، و يسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب".

[1] ازروال يوسف، اطروحة مقدمة لنيل درجة الماجيستير بعنوان :الحكم الراشد بين الاسس النظرية و اليات التطبيق، دراسة في واقع التجربة الجزائرية، كلية الحقوق، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة،2008-2009.

[2] صونية قوراري، حرية الإعلام وتجسيد مفهوم الحكم الراشد في الجزائر، مجلة دراسات في الإقتصاد و إدارة الأعمال،العدد2،ديسمبر 2018.

هو استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع، مع العلاقة بتسيير الموارد اللازمة لتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية". يتضمن هذا التعريف دور السلطات العامة في إعداد البيئة التي تمكن الفاعلين الإقتصاديين من العمل، وفي تحديد توزيع المزايا، وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

ثانيا:أسس و مبادئ الحكم الراشد

تتمثل أهم الأسس والمبادئ التي يقوم عليها الحكم الراشد فيما يلي؛

أ-المشاركة: هي حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرار، إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية تمثل مصالحهم، وترتكز المشاركة الرحبة على حرية التجمع وحرية الحديث وعلى توفر القدرات للمشاركة.

ب- الفعالية والكفاءة :تهدف إلى توفير القدرة على تنفيذ مشاريع بشكل جيد وفي الوقت المناسب وبأدنى التكاليف، وذلك استجابة إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية ورشيدة للموارد، وتتوقف كل من الفعالية والكفاءة على عدة مؤشرات منها: كفاءة الموظفين، استقلالية الوظيفة العمومية، الضغط السياسي، مصداقية الحكومة، وإدراك المواطن لنوعية الخدمة العمومية[1].

ت- الشفافية :نعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للاضطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، مما يساعد في اتخاذ القرارات الصائبة في مجال السياسات العامة.

ث- المحاسبة والمساءلة :تعني تحمل مسؤولية اتخاذ القرار والنتائج المترتبة عليه، وإتاحة الفرص لاستجواب المسؤولين عن تصرفاتهم، وتأخذ المساءلة أشكالا مختلفة فقد

[1] زدام يوسف ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي (من خلال تقاريرالتنمية الإنسانية العربية) 2004 -2002مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري ، جامعة الجزائر2006-2007.

تكون مجرد نقاش واستفسار عن حيثيات اتخاذ قرار معين أدى إلى حصول نتيجة، وقد تأخذ أشكالا جزائية وقانونية[1].

ج- حكم القانون :يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة ثانية، كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، وتؤمن هذه القواعد الحقوقية العدالة والمساواة بين المواطنين، وهذا يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق.

ح- الإنصاف والمساواة: أي المعاملة عادلة وغير متحيزة للجميع فضلا عن التوزيع العادل لثمار التنمية وأعمالها وتهدف المساواة إلى إعطاء حق جميع النساء والرجال في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم.

خ- البناء المؤسساتي: فالحكم الراشد يقوم على مؤسسات (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، حكومية، غير حكومية...الخ) فعالة موجودة فعلا وتمارس نشاطها بكل حرية من أجل تحقيق الصالح العام وليست مجرد مؤسسات شكلية.

د- الرؤية الإستراتيجية: وهي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى حسن تسيير شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية، أي امتلاك القادة والأفراد منظورا واسعا للحكم الراشد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها. [2]

ذ- اللامركزية: وهذا بتفعيل مبدأ توزيع السلطات بين أفراد المجتمع، من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الفرد داخلها والتي تشكل بعدا

[1] صونية قوراري ، حرية الاعلام و تجسيد مفهوم الحكم الراشد في الجزائر ،مرجع سبق ذكره.

[2] شريط كمال،خلوفي سفيان،مفهوم الحكم الراشد و علاقته بالتنمية المستدامة ،مجلة دراسات في الاقتصاد و ادارة الاعمال،العدد02،ديسمبر 2018ص29

عميقا في تحقيق مفهوم الحكم الراشد، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار فيعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى

ثالثاً:دور الحكم الراشد في تحقيق تنمية محلية ومكافحة الفساد :

جاء الحكم الراشد لإيجاد بيئة صحية خالية من الفساد، فهو يعتبر أساس نجاح الإصلاحات و ترسيخ دولة القانون و بالتالي تحقيق تنمية[1]، كما أنه يوفر آليات تساعد على التقليل من إستمرار السياسات المنحرفة، و يؤمن المساءلة العامة و الشفافية للمواطنين، كما أن إدارة الحكم تسهل إنشاء مشاريع جديدة وإدارة الأنشطة الموجودة و توسيعها، فالمشاريع الإقتصادية تدار في محيط تجاري يعتمد على توفير الخدمات العامة في صورة عادلة على التطبيق الفاعل للتنظيمات العامة[2]، وفي إطار الحكم الراشد يتم وضع إستراتيجية تشكل آلية لضمان تكامل الجهود على المستوى الوطني لضمان وضوح الأهداف والربط بين أهداف المكافحة و الأهداف التنموية من خلال الإصلاحات الهيكلية وفي السياسات والبرامج التنموية والإصلاحات المؤسستية ووضع آليات وبرامج الملاحقة والتعقب والردع لممارسات الفساد، وللقضاء على الفساد في إطار الحكم الراشد يجب توفير معايير وهي:

- العدالة في التوظيف و الإختيار و توزيع المناصب و التنافس عليها .
- الإنصاف في الأجور و المكافآت للموظفين، و توفير فرص الحياة الكريمة بما يبعدهم عن البحث عن مصادر غير مشروعة لتلبية إحتياجاتهم.
- تنظيم هيكل ملائم يساهم في القضاء على ظاهرة البيروقراطية و ربح الوقت و وصول المعلومة اللازمة للشخص اللازم في الوقت الملائم.

[1] سارة بوسعيود، دور استراتيجية الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة،جامعة فرحات عباس،سطيف2013-2014ص39.

[2] محمد حسين داخل،اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة،ص56-58

– الشفافية لأنها تساعد على بناء الثقة داخل الإدارة من خلال إحترام القوانين.

– تكريس فكرة الديمقراطية في الإدارة العمومية و سيادة القانون على الجميع.

– تنمية و تطوير الموارد البشرية للوصول إلى الكفاءة من خلال إستغلال الموارد المتاحة دون إسراف للوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

– تخصص الموظف في مجاله، و ضرورة تكوين الموظف لأن التكوين مشروع إستثماري.

– تنمية العلاقات داخل المنظمة، و فسح المجال لمشاركة جميع الفاعلين في التسيير و في إدارة المسؤولية

مما يضمن تلاحق الأفكار و يضمن المراقبة[1] ولهذا يجب وضع إستراتيجية لمكافحة الفساد و تكون ذات أهمية تنموية كآلية لضمان تكامل الجهود على المستوى الوطني مع وضوح الأهداف و الربط بين أهداف المكافحة و الأهداف التنموية و الإستراتيجية ينبغي أن توضح الإصلاحات الهيكلية و الإصلاحات في السياسيات و البرامج التنموية.

–الإصلاحات المؤسساتية و تتمثل في:

- برامج و آليات الكشف و الملاحقة و التعقب و الردع لممارسات الفساد.
- تحقيق تنمية ثقافية مجتمعية و مؤسستية تقوم على النزاهة و الأداء التنموي الصالح لجميع القطاعات، و لكي يحقق الحكم الراشد تنمية يجب النهوض بالعامل البشري و تقريب المواطن من الإدارة و ترسيخ روح الديمقراطية و المشاركة السياسية و توفير مجتمع مدني فعال.

[1] عبد العزيز جراد،الحكم الراشد في الإدارة العمومية،ملتقى المدرسة الوطنية للإدارة،2005–2006،ص34

خلاصة الفصل:

ان الإهتمام بالتنمية المحلية يعد من الأمور الإجتماعية القديمة والتي حرصت أغلب دول العالم على متابعتها والتأكد من تطبيقها بشكل صحيح، لإعتبارها ظاهرة مجتمعية مستمرة ومتجددة، ملازمة و متطورة، ولهذا نجد أن كل الدول تسعى لإحداث نقلة نوعية في مسارها التنموي للوصول إلى تنمية شاملة ومتوازنة, ولهذا على الحكومات أن توفر كل الإمكانات و كل الوسائل والموارد اللازمة لتحقيقها.

وبالتالي يجب القضاء على كل ممارسات الفساد الذي يعتبر عثرة في طريق التنمية المحلية والإصلاح بشتى أشكاله وأنواعه ، من خلال تطبيق معايير الحكم الراشد و وضع إستراتيجيات وخطط مدروسة للسماح للمواطنين بالمشاركة في التنمية وكذلك السماح لكل الفاعلين الرسميين وغير الرسميين بالمشاركة في تحقيق تنمية محلية و في مكافحة الفساد.

الفصل الثاني

واقع الفساد في الجزائر

تمهيد:

تسعى الجزائر لتحقيق التنمية حيث إهتمت بها منذ الإستقلال إلى يومنا هذا من خلال تجسيد العمل اللامركزي على المستوى المحلي حيث يجب الأخذ بعين الإعتبار على الولاية و البلدية في تحديد الإحتياجات الضرورية و الأساسية للمواطنين، و أخذتها بأبعادها الثلاثة البعد الإقتصادي الذي يهدف إلى زيادة الثروة الإقتصادية، أما البعد الثاني هو البعد الإجتماعي فالتنمية المحلية تهدف بالأساس إلى تنمية المجتمع المحلي و إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع للتمكن من محاربة الفقر والتخلف، أما البعد الثالث فهو البعد البيئي الذي يرتبط بالبعدين السابقين بحيث أننا عندما نهتم بالتنمية المحلية لابد من الإهتمام بالمحيط البيئي و نحافظ على الطبيعة من التلوث.

إنتهجت الجزائر إستراتيجيات و آليات و برامج لدعم و تعزيز التنمية الشاملة ومحاربة الفساد حيث تمثل هذه الظاهرة إحدى القضايا الكبرى التي تحتل إهتمام المواطنين في جميع دول العالم إذ كان هو سبب إنهيار وسقوط الدول والأنظمة، وهو تصرف وسلوك وظيفي سيء وفاسد هدفه الإنحراف و الخروج عن النظام لمصلحة شخصية حيث هي من أبرز وأخطر المشكلات التي إتفقت تقارير الخبراء والمختصين على ضرورة مكافحتها و علاجها لأن الفساد عائق أمام نجاح سياسات التنمية المحلية في أي منطقة من العالم ونخص بالذكر الجزائر كإحدى بعض دول شمال إفريقيا التي إستفحلت فيها هذه الظاهرة على عدة عقود.

المبحث الأول: واقع التنمية المحلية في الجزائر

تعتبر التنمية ظاهرة مجتمعية مستمرة و متجددة و متطورة ملازمة لجميع المجتمعات، و لهذا تسعى كل الدول إلى إحداث نقلة نوعية في مسارها التنموي للوصول إلى تنمية شاملة ومتوازنة، و لهذا يجب توفر كل الإمكانيات و الموارد و كل الوسائل اللازمة لتحقيقها، فسيتم في هذه الدراسة توضيح مفاهيم الإدارة المحلية و أهم مقومات التنمية المحلية و معيقاتها.

المطلب الأول : دور الإدارة المحلية في تحقيق تنمية محلية

إن حتمية تطوير الإدارة المحلية أصبح حتمية ذات أولوية على جدول أولويات المجتمع الإنمائية، فالتطوير الإداري هو الذي يستهدف خلق إدارة إمنائية، وإذا تتبعنا الحديث عن إدارة التنمية فإننا سنجد أن في خلق إدارة محلية مؤهلة خطوة أساسية على هذا الطريق، وبالطبع فإن بناء نظام متطور للإدارة المحلية لا يأتي بمجرد إصدار قوانين أو مراسيم خاصة بذلك وإنما لابد الإنسجام بين ما تقدمه القوانين وبين ظروف ومقتضيات التطور، وفي الجزائرتعتبر الولاية والبلدية المحرك الأساسي للتنمية المحلية بإعتبارهما فاعلان أساسيان، و أيضاً قبل تعريف الإدارة المحلية لابد من أن نتطرق لتعريف اللامركزية الإدارية كونها هي تجسيد الإدارة المحلية.

أولا: اللامركزية الإدارية

هي النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات و الوظائف الإدارية بين الإدارة اللامركزية (الحكومة) و هيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحية مستقلة قانونياً، وتتمتع بالشخصية المعنوية وتستقل عن السلطة المركزية إدارياً، تبقى خاضعة لرقابتها وفقاً لما تمدده القوانين والأنظمة[1] وتعني كذلك قيام الحكومة بنقل صلاحيتها في شؤون التخطيط وإدارة الموارد و تخصيصها من المركز إلى الوحدات المحلية فهي أسلوب من أساليب توزيع

[1] محمد حسن دخيل ، إشكاليات التنمية االقتصادية المتوازنة، منشورات الحلبي الحقوقية ط1.لبنان، 2009 ،ص 173

الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيأت محلية[1] ، كذلك تعرف اللامركزية الإدارية بأنها النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية وهيأت ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحية مستقلة قانونا عن الإدارة المركزية بمقتضى إكتسابها الشخصية مع بقائها خاضعة بقدر معين من رقابة تلك الإدارة[2] و هي توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات تلك الإدارة محلية أو مصلحية مستقلة، بحيث تكون هذه الهيئات في ممارسة الوظيفة الإدارية تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية[3].

1-صور اللامركزية الإدارية: هناك صورتان أساسيتان للامركزية الإدارية "اللامركزية المحلية أو الإقليمية"، و"اللامركزية المصلحية أو المرفقية ".

أ)- اللامركزية الإقليمية أو المحلية:

وتتحقق هذه الصور بأن تمنح جزء من إقليم الدولة الشخصية المعنوية وسلطة إدارة مرافقه المحلية بالاستقلال المالي والإداري عن السلطة المركزية.

ب)-اللامركزية المرفقية:

وتتمثل في منح مرفق عام الشخصية المعنوية ليصبح مستقلا عن السلطة المركزية في أداء وظيفته ونشاطه، فاللامركزية المرفقية ترتكز على الاختصاص الموضوعي والوظيفي مما إستدعى تسميتها أيضا باللامركزية المصلحية[4].

[1] الياس بوفالة، إصلاحات الجماعات المحلية في ظل قانون 11-10 و دورها في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص إدارة و حكامة محلية، جامعة بوضياف المسيلة ص24 (2013-2014)

[2] طاهر حسين، القانون الإداري و المؤسسات الإدارية، دار الخلدونية للنشرط2 ،الجزائر، 2014، ص40

[3] محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم الجزائر، 2004، ص9

[4] المرجع نفسه، ص29

ثانيا: تعريف الإدارة المحلية

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية، تبعًا لوجهات نظر الفقهاء والمفكرين ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن كل مفكر كان ينظر إلى الإدارة المحلية من زاوية معينة مبنية على الفلسفة الفكرية السياسية والقانونية للدولة التي ينتمي إليها المفكر أو الكاتب ولكن بالنهاية نجد أن أولئك المفكرين قد اتفقوا على المبادئ الأساسية التي تتعلق بنظام الإدارة المحلية، ولا شك أن إختلاف الجوانب التي يهتمون بها، والأهداف التي يرمون إلى تحقيقها، تدعونا إلى التعرف على بعض هذه التعريفات ذات العلاقة بمفهوم نظام الإدارة المحلية.

و يعرفها العطار بأنها "توزيع الوظيفة الإدارة بين الحكومة المرآزية وهيئات منتخبة أو محلية تباشر إختصاصاتها تحت إشراف الحكومة ورقاباتها"[1]، و أهم ما يميز هذا التعريف أنه ركز على الجانب الإنتخابي، و التركيز على رقابة و إشراف الحكومة المركزية.

ويمكن تعريف الإدارة المحلية بأنها جزء من النظام العام للدولة منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية، وجدت من أجل تلبية إحتياجات مجتمعها المحلي ممثلة بهيئة منتخبة ، تعمل تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية.

هي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة يقوم على فكرة توزيع السلطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة ، فضلا عن إدارة المرافق المحلية في البلاد ، وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة وتحقيق أغراضها المشروعة ، وهي توزيع الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية والمحلية

[1] فؤاد العطار، مبادئ في قانون الإدارة، 1955، القاهرة، ص176.

كما من شأنه تمكين هذه الأخيرة من إدارة مرافقها في النطاق المرسوم قانونا والهدف منها هو توفير الخدمات وتقديمها إلى المواطنين[1].

ثالثا: دور الولاية في مجال التنمية:

تعد الولاية وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، حيث عرفها قانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012[2]، في مادته الأولى بأنها" جماعة إقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي الدائرة الإدارية غيرالممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية للدولة ."

تساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وحماية البيئة، وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين.

و تتدخل في كل مجالات الإختصاص المخولة لها بموجب القانون.

وللولاية إسم وإقليم ومقر رئيسي ، يحدد الإسم والمقر الرئيسي للولاية بموجب مرسوم رئاسي ، ويتم كل تعديل لذلك حسب الأشكال نفسها.

ويسير الولاية هيئتان المجلس الشعبي الولائي والوالي حسب المادة الثانية من الأمر 12 -07 ويساعد الوالي في مهامه أجهزة وهياكل الإدارة العامة للولاية منها الأمانة العامة للولاية، المفتشية العامة للولاية، الديوان، رئيس الديوان ورئيس الدائرة.

---

[1] عبد العزيز حبتور، الإدارة العامة القارنة، دار المسيرة للنشرو التوزيع، ط1، عمان، ص253.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم12-07 المتعلق بالولاية المؤرخ في 12 فبراير2012، الجريدة الرسمية، العدد12، الصادر بتاريخ 29 فيفري2012، ص08-09

كما تعتبر الولاية فاعل أساسي في جمال التنمية المحلية، ويتحدد دورها من خلال القانون الولائي، بحيث تسند إليها جميع أعمال التنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو بيئية...الخ ويمكن تحديد دور الولاية في العناصر التالية:

أ-الميدان المتعلق بالتهيئة والتعمير: وتقوم الولاية في هذا المجال بتحديد مخطط التهيئة العمرانية بالولاية ورسم النسيج العمراني ومراقبة تنفيذه، والمبادرة بأي عمل من شانه توفير التجهيزات التي تتجاوز قدرات البلديات، والأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة طرق الولاية وصيانتها وتصنيفها حسب الشروط المعمول بها والمبادرة بكل عمل من شانه كف العزلة على الأرياف.

ب- الميدان الصحي: تقوم الولاية بإنجاز الهياكل الصحية التي تتجاوز قدرات البلديات إضافة إلى المساهمة في أعمال الوقاية من الأوبئة وترقية الوقاية الصحية.

ج-الميدان الثقافي: تسعى الولاية بموجب مخططها إلى إنشاء مرافق ثقافية وتقديم دعمها ومساعدتها لهذه المرافق، كما تتولى ترقية التراث الثقافي بالمنطقة بالتنسيق مع البلديات.

د-الميدان السياحي: تضطلع الولاية بإزدهار السياحة من خلال إتخاذ الإجراءات اللازمة التي تساعد في إستغلال القدرات السياحية وتشجيع الإستثمار في جمال السياحة.

هـ-الميدان المتعلق بالسكن: تعمل الولاية على تدعيم البلديات فيما يخص تطبيق برامجها الإسكانية وتقوم بتقديم مسامهات لإنشاء المؤسسات وشركات البناء العقاري، بالإضافة الى المبادرة والمشاركة في ترقية برامج السكن المخصص للإيجار المحافظة على الطابع المعماري، والمشاركة في عمليات الإصلاح وإعادة البناء بالتشاور مع البلديات، كما تساهم بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية المعنية في برامج القضاء على السكن الهش والغيرصحي ومحاربته.

و-الميدان المتعلق بالنشاط الإجتماعي :تقوم الولاية بالمسامهة في ترقية التشغيل والتشاور مع البلديات والمتعاملين الإقتصاديين، وتساهم في كل نشاط يهدف الى حماية الطفولة والأم والمسنين وذوي الإحتياجات الخاصة والتكفل بالمتشردين والمختلين عقليا، كما تساهم الولاية في إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية وحماية التراث التاريخي .

ز-الميدان المتعلق بالتنمية الإقتصادية : حيث تعد الولاية مخطط للتنمية على المدى المتوسط يبين فيه الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية بالإضافة الى إنشاء على مستوى كل ولاية بنك معلومات يجمع كل الإحصاءات والدراسات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية المتعلقة بالولاية وتعد جدولا سنويا يبين النتائج المحصل عليها في كل القطاعات ومعدلات نمو كل قطاع[1].

رابعا: دور البلدية في مجال التنمية المحلية

نظرا للأمر رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بقانون البلديات[2] تعد البلدية على أنها جماعة إقليمية قاعدية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة حسب المادة الأولى، والبلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية حسب المادة 2. هي عبارة عن جهاز تخطيطي له صلاحيات تنفيذية لمشروعات تنموية ، كما أنها أداة تحريك المجتمع بالإضافة إلى توفير البيئة الصحية التي تساعد المواطنين على إستثمار مواردهم وطاقاتهم للمشاركة في العملية التنموية في المدى القصير والمدى الطويل ، فهي تقوم بمهام في مجال التنمية المحلية كأعمال التخطيط وإجراءات التنمية كما أنها تشكل المكان المناسب الذي

[1] عمار عوابدي، دروس في القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001،ص168

[2] قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20رجب عام 1432الموافق ل22يونيو سنة 2011 يتعلق بالبلدية

يمكن المواطنين من خلال مشاركة الدولة معها في تحقيق التنمية ببلديتهم كما أنها الخلية الأساسية في تنظيم البلد، فهي قريبة من المواطنين في حياتهم الاجتماعية، وتتمتع بالشخصية المعنوية[1].

كما نصت المادة 15 من الأمر رقم 11-10 انه تتوفر البلدية على هيئة مداولة هي المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية يرأسها رئيس البلدية.

تعتبر البلدية المحرك الأساسي للتنمية المحلية، بحكم علاقتها المباشرة مع المواطنين وتمثيلها للدولة على المستوى المحلي والقاعدي، وبذلك فهي ملزمة ببعض الأمور الأساسية تجاه مواطنيها، ويمكن التعرف على مجال تدخلها في النقاط التالية:

أ)-صلاحيات البلدية في مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز: يتحتم على كل البلديات أن يكون لها أدوات تعمير PDAU وPOSلأجل السيطرة على النمو العمراني الموجود بها وحسب القانون رقم 11-10 على البلدية أن تسهر على مراقبة عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن، واحترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية والسهر على الحفاظ على الأملاك العقارية التابعة للأملاك العمومية للدولة.

ب)- صلاحيات البلدية في مجال التهيئة والتنمية المحلية: في هذا المجال على البلدية أن تعمل على تنمية ترابها وتهيئته ضمن مخطط قصير ومتوسط وطويل تنجزه وتصادق عليه وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونيا وبانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية، ويساهم هذا المخطط في تحديد الوجهة الوطنية للتنمية من خلال حماية حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء والمساهمة في حماية التربة والموارد المائية والسهر على الاستغلال الأفضل لها.

[1] حسين طاهري، القانون الإداري والمؤسسات الإدارية، ص 62

ج)- نشاطات البلدية في مجال الترقية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة:

حيث تتخذ البلدية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به كافة الإجراءات قصد :

-إنجاز مؤسسات التعليم الإبتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية.

- إنجاز وتسيير المطاعم المدرسية وتوفير وسائل النقل للتلاميذ.

- تقديم مساعدات للهياكل المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية.

- المساهمة في تطوير الهياكل الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية.

- نشر الفن والقراءة العمومية وتنشيط الثقافة والحفاظ عليها.

- تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب الشغل.

- المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية

هـ)- صلاحيات البلدية في مجال الاستثمارات الاقتصادية:

تقوم البلدية بتخصيص جزء من أموالها في صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية، وللبلدية الحق في كل عمل يرمي إلى وضع شبكة صناعية عبر المناطق الترابية التابعة لها وتدعيمها لتحقيق الأهداف التالية:

- السعي لإنهاء الهجرة الريفية.

-الزيادة في قيمة الطاقات المحلية .

-المساهمة في توفير الاحتياجات المحلية إنطلاقا من الإنتاج المحلي.

- تسهيل التحكم في أساليب الصناعة ونشر تقنياتها.

- إنشاء وحدات صناعية للإنتاج والخدمات لتوفير الاحتياجات المحلية وتسيرها وصيانتها.

د)-دور البلدية في مجال النظافة وحفظ الصحة والطرقات:

حيث تسهر على احترام التنظيم المعمول به والمتعلق بحفظ الصحة والنظافة العمومية في المجالات التالية:

- توزيع المياه الصالحة للشرب.
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها.
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.
- الحفاظ على صحة الأندية والأماكن المستقبلة للجمهور.

المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية سياسات وبرامج تهدف إلى تنمية جميع الجوانب، سواء الإقتصادية أو الإجتماعية والثقافية للمواطن، فهي تقوم على مجموعة من المقومات .

أولا: مقومات التنمية المحلية

أ)- المقومات المالية:

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس إختصاصاتها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية[1]، كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد و كذا الرقابة المالية المستمرة.

[1]- منال طلعت محمود، الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003،ص203.

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أوقيم مالية دقيقة.

إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية وإستقلالية تامة.

ب)- المقومات البشرية

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملة الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية. فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية إستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات، ويتابعها ويعيد في النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع لحلول المناسبة لها في الوقت المناسب.

إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:

-**الأولى:** هي أنه غاية التنمية، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان.

-**الثانية:** أنه وسيلة تحقيق التنمية.

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الإجتماعية، الإقتصادية، والثقافية، وحتى السياسة بإعتبار الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيراً ما تم إستغلاله أو الإستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة، وأن الإستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية، ولن يتأتى ذلك إلا بفضل إستيعاب هذه الحقيقة وتفعيلها ميدانيا وهذا بوضع إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية، هذه الإستراتيجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور وهي :

– الرعاية الإجتماعية: وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة وهي في مجملها الإحتياجات الأساسية لإستمرارية الحياة، وتتمثل في: الغذاء، الصحة، التعليم، السكن، التوظيف .

–التأهيل الفني: يتمثل في توفير المؤهلات العليمة والعملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية، ويندرج تحت هذا الإطار عمليات التدريب ، الإعلام، نشر الوعي الثقافي والفكري.

–المشاركة الجماعية(الشعبية) : تعني المشاركة الشعبية إشراك المجتمع والمواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصيانة برامج العمل وتنفيذها وتقييمها وكذا إشاعة أسباب الثقة والصدق بين الأفراد، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية.

ج)– المقومات التنظيمية:

تتمثل في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية. ويقوم نظام الإدارة المحلية على مبدأين أساسين هما:

–مبدأ الديمقراطية: ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي وتدفعه إلى الإهتمام بالشؤون العامة، حيث أنه كلما إستعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشر على الديمقراطية[1].

–مبدأ اللامركزية: أي تسند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية.

وعموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب ومنها[2]:

[1]– علي خاطر شنطاوي، قانون الإدارة المحلية ،دار وائل للنشر،عمان، الأردن، 2002، ص97

[2]– محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص09

-التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة.

-التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.

-ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفاعلية ،والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.

-استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل.

-زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع والابتكار.

-إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات.

-ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية.

المطلب الثالث : معيقات التنمية المحلية في الجزائر

بالرغم من أن التنمية المحلية تعد من أهم الأساليب والسياسات و الإستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية و كوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية و الريفية كغرض منها للوصول الى التنمية الشاملة و المتوازنة، إلا ان حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية يجعلها تعاني من بعض المعوقات و التي منها:

أ)-المشاكل المالية :

تعتبر الموارد المالية العمود الفقري لأي نظام حكم محلي فعال، وعليه يمكن قياس درجة فعالية وإستقلالية أي سلطة محلية بمدى قدرتها المالية على تمويل برامجها الخدمية وتنفيذ سياساتها وخططها التنموية من مصادرها الذاتية، بدون الإعتماد كلية على الإعانات والدعم المركزي، وعلى هذا الأساس فإن الجماعات المحلية لا تتمكن من سد الحاجات المحلية والإنفاق عليها، إلا إذا كان تحت سيطرتها مالا تغترف منه، وطبيعي أنه كلما كانت

الجماعات المحلية تعتمد على مواردها فقط في سد نفقاتها المحلية، كان ذلك ضمانا لإستقلالها ويبعد عنها الرقابة الشديدة التي تمارسها المركزية[1].

و من أبرز الاسباب التي تحد من الموارد المالية للجماعات المحلية نجد:

-تبعية النظام الضريبي المحلي للدولة[2] وهذا يعيق مسألة التمويل المحلي.

- الغش و التهرب الضريبي وهذا يعيق التنمية المحلية.

-وجود الفساد وانتشار آلياته بما فيه القيم تتسامح مع الفساد[3].

ب)-المشاكل الإدارية:

تعاني المحليات في الجزائر من غموض القوانين والتشريعات التي تتعلق بالعلاقة بين المركز والهيئات المحلية من ولاية، وبلدية. فبالرغم من النصوص التي حددت إختصاصات المجالس المحلية خاصة البلدية، إلا أنها تتمتع باستقلالية حقيقية في إدارة شؤونها، ومن خلال قوانين الإدارة المحلية (قانون البلدية وقانون الولاية)، بالإضافة إلى مشاكل إدارية أخرى هي:

- الشكوى من الروتين الحكومي الذي يعرقل أعمال الإدارة المحلية، وتعدد الإجراءات الحكومية.

- فقدان التنسيق بين أعمال الهيئة المحلية وفروعها.

- ضعف أجهزة المتابعة والرقابة والتدقيق.

- ضعف الجهاز التنفيذي للهيئات المحلية، وعدم تفهمها للواقع والظروف المحلية.

[1]- حسين عبد القادر،الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، ص178-179

[2]- بومدين طاشما ،الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة التواصل جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق العدد 26 جوان2010

[3]- نور الدين يوسفي، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماجستيرن قسم العلوم الاقتصادية، كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة بومرداس ،2010/2009

– انتشار المحاباة والمحسوبية في تعيين موظفي الهيئات المحلية.

– غياب الشفافية في الرقابة والمساءلة وحكم القانون وتفشي الغموض في أساليب العمل والتسيب.

ج)–المشاكل الفنية:

تعاني الهيئات المحلية في الجزائر من خلل هيكلي يتعلق باليد العاملة من حيث أدائها، تدريبها، تأهيلها وتحفيزها، فنقص الخبرات الفنية وإنخفاض مستوى كفاءة موظفي الإدارة المحلية (البلديات خاصة)، إضافة إلى قلة عدد المهندسين و المتخصصين العاملين في المؤسسات المحلية، بالإضافة الى غياب عنصر المشاركة الشعبية و قصور الخدمات البلدية[1].

هـ)–المشاكل الإجتماعية:

– من أشد المعوقات فتكاً بالتنمية المحلية لصد مشكل الفقر الذي هو أساس لكثيرمن المعضلات الصحية و الإجتماعية و الأزمات النفسية و الأخلاقية وضعف العلاقة بين الإدارة و المواطن.

– الإنفجار السكاني وتداعياته على الموارد الطبيعية ناهيك عن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

– تأخر البيئة الإجتماعية متمثلة في نقص و محدودية التعليم و التكوين، أي نقص المهارات التقنية و الإدارية على المستوى المحلي .

د)–المشاكل الإقتصادية: تتمثل في:

– قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات.

[1] عبد المجيد عبد المطلب، التمويل المحلي و التنمية المحلية، مصر، دار الهدين2001 ص23

– العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.

– غياب الإستقلالية المالية في التسيير.

إختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد الدالية، وعدم إنسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف إرتفاعاً مستمراً ومتسارعاً .

و)–المشاكل السياسية:

غياب اللامركزية و خاصة الإدارية ينفي أهمية و دور التنمية المحلية و يلغي وجودها من الأصل حيث أن هذا الجانب السياسي "اللامركزية" هام لأنه يحقق الديمقراطية و الشورى بشكل فاعل كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية و المحلية و يعطي الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة و يؤدي أيضا الى إقحام القاعدة الشعبية و ترقية أحساس المواطن بالمشاكل الوطنية و ليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.

فكل هذه المعوقات أدت إلى انتشار ظاهرة الفساد التي وجدت أرضية صلبة سواء مباشرة بعد الإستقلال أو مع عملية الإنتقال إلى إقتصاد السوق، فأصبح الفساد يدرج ضمن أهم الأسباب التي تعيق التنمية، وما يعزز وجود الفساد على مستوى الإدارة المحلية هو تردي واقع هذه الإدارة والتي كانت في حد ذاتها هدفا لعمليات الإصلاح الإداري، إذ سنت ترسانة من القوانين لإصلاح الإدارة المحلية منذ الاستقلال إلى اليوم، من أن يؤدي إلى تغيير جذري في فعالية هذا الجهاز.

المبحث الثاني: الفساد في الجزائر و أهم الأليات لمكافحته

إن الجزائر كباقي دول العالم النامي تعاني من تفشي ظاهرة الفساد الإداري حيث أنه آفة جد خطيرة على الإطلاق لأنه يصيب الإدارة بالشلل و يجعلها غير قادرة على القيام بالمهام و الخدمات و تقودها إلى الإنحراف عن القواعد و نظم العمل الرسمية، و هيمنة المصلحة الشخصية و فقدان الرشد و الحكمة في إتخاذ القرار و تدني جودة الخدمات و بالتالي سخط المواطنين و فقدان الشرعية و المشروعية.

المطلب الأول: الفساد في الجزائر و مظاهره

الفساد هو إستخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح الولاء أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة إجتماعية أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع و معايير السلوك الأخلاقي.

أولا: تعريف الفساد

هو إستخدام الوظيفة أو المنصب لتحقيق غايات شخصية و منافع خاصة سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام، حيث يخل الموظف بواجبات وظيفته أو يقوم بأعمال محرمة عليه عن قصد رغم علمه بتعليمات عمله.[1]

أما تعريف البنك الدولي للفساد هو إستغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية فهو سوء إستخدام المنصب العام[2]، و يرى آخرون أن للفساد الإداري ثلاثة مداخل هي :

[1] حاجة عبدالعالي، آليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر،مرجع سبق ذكره،ص 23.
[2] نقماري سفيان، الإطار الفلسفي و التنظيمي للفساد الإداري و المالي، ملتقى وطني حول (حوكمة الشركات كآلية للحدمن الفساد الإداري) بليدة، يومي 06-2012/05/07 ص3

أ)-المدخل التقليدي :الذي يقوم على أساس أن الفساد هو مشكلة إنحراف الأفراد عن النظام القيمي السائد و المعتمد في المؤسسات الحكومية ما يدفع الأفراد إلى ممارسة سلوكيات منحرفة.

ب)-المدخل الوظيفي: الذي يقوم على أساس أن الفساد هو مشكلة الإنحراف عن قواعد العمل الرسمية المعتمدة و ليس النظام القيمي.

ج)-المدخل بعد الوظيفي : وفق هذا المدخل يمكن أن يأخذ الفساد طابعا تنظيميا فالتطور الكبير أخذ يظهر أن الفساد ظاهرة متعددة الأسباب و الأبعاد، كما أن بلال أمين زين الدين قد عرف الفساد الإداري على أنه : كل ما يرتكبه الموظف العام إخلالاً بواجبات وظيفته العامة سواء أكان بإعتباره مواطن عادي أو بإعتباره موظف عامل، يمس الوظيفة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر طالما أنه يؤثر بالسلب على مقتضيات وظيفته و سواء أكان الفعل أو التصرف مقنناً في قانون العقوبات بإعتباره جريمة جنائية نص على عقوبتها، أم كان إخلالا يترتب عليه جزاء تأديبي.

حيث إنضمت الجزائر ووقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في2003/10/31 والمصادق عليها بمرسوم رئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 2004/02/20 والذي خرج منه قانون رقم 01/06 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وقد جاء فيه: توضيح أهداف هذا القانون في مجال الوقاية من الفساد في القطاع العام.

الفساد أخطر أنواع الفساد لما له من إنعكاسات خطيرة على المجتمع و التنمية. إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد وتحديد نظامها القانوني، تحديد الأحكام القانونية الجنائية والإجرائية والقضائية المتعلقة بتجريم الفساد، تحديد مبادئ وسبل التعاون الدولي في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

ثانيا:مظاهر الفساد في الجزائر و من أهمها ما يلي:

أ)- الرشوة: و تقصد بها حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ إعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة، و هي كذلك سلوك ينطوي على طلب أو قبول أو أخذ نقود أو أي فائدة أخرى من جانب الموظف و ذلك لنفسه أو غيره مقابل أداء عمل أو الإمتناع عن أداء عمل أو الإخلال بواجبات الوظيفة مع عمله بذلك، عناصر جريمة الرشوة:

- موظف عمومي أو من في حكم الذي يسمى " مترشي".
- صاحب الحاجة أو المصلحة " الراشي".

ب)-المحسوبية: أي تمرير ما تريده التنظيمات (الأحزاب، المناطق و الأقاليم أوالعوائل المتنفذة) من خلال نفوذهم دون إستحقاقهم لها أصلا.

ج)-المحاباة: أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات و العطاءات أو عقود الإستئجار و الإستثمار.

د)-الوساطة: هي من أهم مظاهر الفساد الإداري المتفشي في الإدارة العمومية و تعتبر المجتمعات النامية أكثر تأثراً بها و بممارستها من المجتمعات المتقدمة، وتعد وسيلة أو يستخدمها الفرد أو الأفراد للحصول إلى شخص يملك سلطة القرار لتحقيق مصلحة لشخص أو أكثر و هي خارج القنوات و اللوائح التنظيمية الرسمية .

و أحيانا ما تستخدم بإسم عاطفة الخير و ما يعرف بالشفقة و الشفاعة.

هـ)-الإبتزاز: هو سلوك غير أخلاقي متفشي لدى الكثير من المسؤولين الكبار في المؤسسات الحكومية، و يقصد به قيام كبار العاملين في قمة الهرم الوظيفي في المؤسسات الحكومية بالإحتيال لإجبار المتعاملين معهم على تقديم مبالغ نقدية أو أشياء عينية أو غيرها، و تهديدهم بأنهم في حالة عدم تقديم ما يطلب منهم يقومون بإيذائهم بدنيا أو نفسيا أو مراقبتهم أو تلفيق إتهام لهم.

و)-الإختلاس و السرقة و نهب المال العام : فمن الفساد الإداري المتفشي في المؤسسات الحكومية هو إهدار و تبديد المال العام عن طريق شتى أساليب و طرق التحايل و النهب و السرقة و الإختلاس و الإسراف التي ينتهجها بعض الموظفين العامين، الشيء الذي ساهم في الإصرار بمقدراتنا المالية و تبديد لثرواتنا القومية، الشيء الذي أنهك المؤسسات الحكومية للمضي قدما[1].

المطلب الثاني: واقع الفساد في الجزائر و آثاره

مما لا شك فيه أن ظاهرة الفساد في الجزائر ليست نتيجة عرضية ولكنها نتاج التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر ، والتي أوجدت مناخًا خصبًا لتنمو وتفاقم الفساد بجميع أشكاله المختلفة.

أولا:تقييم الفساد في الجزائر.

وشهدت الجزائر مثل بقية العالم الفساد وعانت من آثاره القاتلة. لا يزال هذا هو الحال على الرغم من الجهود الوطنية لإيجاد طرق للتعامل معها والحد منها. منذ عام 2003 ، كانت هناك العديد من قضايا الفساد الخطيرة ، بدءاً من قضية مبنى خليفة ، تليها قضايا فساد في مجال الأشغال العامة ، وخاصة فضيحة الطريق السريع شرق-غرب وفضيحة سوناطراك.

و يمكن الوقوف على درجة انتشار الفساد في الجزائر من خلال الجدول التالي:

[1]-نقماري سفيان، الإطار الفلسفي و التنظيمي للفساد الإداري و المالي، مرجع سابق، ص8.

الجدول 01: تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2003-20017

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الرتبة	88	79	79	48	99	29	111	105	112	105	49	100	88	108	112
النقطة	6.2	7.2	8.2	1.3	3	2.3	8.2	9.2	9.2	4.3	6.3	6.3	6.3	4.3	3.3

المصدر: بالإعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية

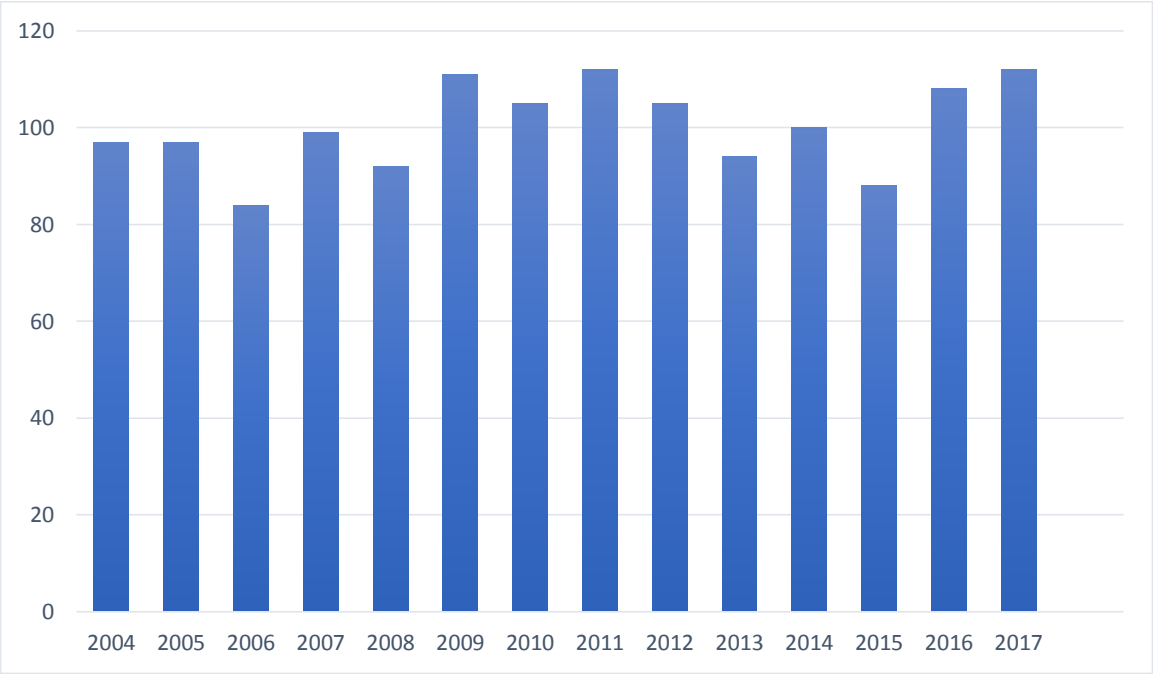

الشكل 01: أعمدة بيانية تمثل تطور مؤشرمدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2003-2017

من الجدول يلاحظ أن مستوى ظاهرة الفساد في الجزائر في تفاقم مستمر مما ينعكس على الوضعية الإقتصادية و التنموية للبلاد فتبعا لمؤشر مدركات الفساد تتدرج الجزائر في قائمة أكثر الدول فساداً. ففي سنة 2003 تحصلت الجزائر على درجة سيئة بمرتبة 88، و

هذا راجع لتفشي ظاهرة الرشوة و الفساد بأنواعه. من سنة 2004 إلى سنة 2008 لوحظ تحسناً طفيفاً في درجة الفساد وصلت الى 3.2 بمرتبة 92 و ذلك راجع للإجراءات القانونية التي إتخذتها الجزائر، هذه الوضعية سمحت لها من الخروج من القائمة السوداء التي تضم مجموعة الدول أكثر فساداً (البلدان التي تتحصل على أقل من 3 درجات من 10). لتتراجع بشكل كبير بداية من 2009 إلى 2001 لتصبح من أكثر الدول فساداً في العالم، تزامنت هذه الوضعية مع إنطلاق برنامج دعم النمو الإقتصادي لدعم عجلة التنمية والتركيز أكثر على الإستثمارات العمومية الأمر الذي أعطى فرصة لأصحاب النفوذ و السلطة لممارسة مختلف أشكال الفساد. وبداية من سنة 2012 إستقر مؤشر عند دررجة 3.6 و درجة 3.4 سنة 2016 و درجة 3.3 سنة 2017، مما يعني أن الجزائر مازالت تحتل مراتب غير مشرفة من حيث الشفافية و النزاهة.

مما يعني أن النظام العام في الجزائريشجع على الفساد و الرشوة و عدم النزاهة بالرغم من كثافة الآليات القانونية و الإجرائية إلا أن فعاليتها ضعيفة، و هي نتائج تبين ضعف المؤسسات الدستورية و على رأسها القضاء غير المستقل.

ثانيا:حالات الفساد التي شهدتها الجزائر

1-قضية الفساد الخاصة ببنك الخليفة و إفلاس البنوك الخاصة:

فضيحة بنك الجزائر، وما نتج عنها من خسائر تجاوزت 1.7 مليار دولار لوزارة المالية العامة كانت مجرد مقدمة لكشف التجاوزات الجسيمة غير المعلنة في النظام المصرفي الجزائري، لا سيما تلك التي تسبب فيها النظام المصرفي الخاص والتي لا تزال مستمرة تسبب في العديد من الفضائح والارتباك (تزوير مستندات، ووثائق، واختلاس، وغسيل الأموال، وزيادة مروعة في معدلات الرشوة... إلخ) مما أدى إلى إفلاس وسحب وموافقة سبعة بنوك ومؤسستين ماليتين منذ ذلك الحين 2003، وهو على التوالي نعم: بنك خليفة،

البنك التجاري الصناعي، الشركة المصرفية الجزائرية، بنك منى، بنك أركو، جنرال ميديترينيان، بنك الاتحاد، البنك الجزائري الدولي، بالإضافة إلى بنك الريان، مما يعني أن جميع البنوك الخاصة ذات رأس المال الجزائري لديها تم تصفيته.

وتعتبر قضية الخليفة من أشهر قضايا الفساد التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث عرفت ب "فضيحة القرن"، و ترجع تفاصيلها إلى سنة 2003 عندما قررت الحكومة تنصيب متصرف إداري من أجل تسيير بنك الخليفة لمدة ثلاثة أشهر، بهدف إنقاذه من إفلاس كان يبدو و كأنه قدر محتوم لا مفر منه، و بالرغم من تواصل الجهود في هذا الشأن، إلا أن الحكومة وجدت نفسها مضطرة لتعيين مصفي معلنة بذلك إفلاس بنك الخليفة، و فتح تحقيقات قضائية عن التجاوزات غير القانونية التي تم إرتكابها من طرف مسيري هذا البنك في وقت كان فيه المدير العام لهذا البنك قد فر إلى الخارج[1].

فبالرغم من أن الحكومة أعلنت بأنها ستلتزم بتعويض المتضررين من قضية الفساد الخاصة ببنك الخليفة، إلا أن ذلك لم يحدث، حيث لا يزال أكثر من 14 ألف ضحية نصب و إحتيال بنكك الخليفة ينتظرون التعويضات منهم رجال أعمال أعلنوا إفلاسهم[2].

2-الفساد في إنجاز الطريق السيار شرق-غرب:

يعد قطاع الأشغال العمومية من أكثر القطاعات إستقطاباً للفساد في الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث تسبب في إستنزاف و هدر كبير للمال العام، و تضخيم للفواتير، و التلاعب في الميزانيات الملحقة لمختلف المشاريع.

و تعتبر قضية الفساد و الرشوة التي مورست في إنجاز مشروع القرن "الطريق السيار شرق غرب"، الذي يمتد من الحدود الشرقية للبلاد إلى الحدود الغربية على مسافة تزيد عن

[1]- عزيز طواهر، 60مليون سنتيم لتعويض ضحايا بنك الخليفة عن الملايير الضائعة، للمزيد إرجع للموقع التالي:
http://www.sawt-alahrar.net/online/modules.php?name=News&file=article&sid=19804

[2]-كمال الشيرازي، زلزال البنوك الخاصة في الجزائر، دعه ينهب...دعه يمر، مقال نشر في 2007/12/24 ص1-

1200كلم، و الذي أصبح يعرف ب "فضيحة القرن" و من أضخم وأشهر قضايا الفساد في الجزائر، حيث قدمت قيمة الرشاوي و العمولات التي تلقاها المتهمون نظير تسهيلات وخدمات قدموها بشكل غير قانوني لشركات أجنبية أبرزها الشركة الصينية CITIC CRCC المكلفة بإنجاز الشطر الغربي من هذا المشروع الضخم بالمليارات، فالمشروع بدأ ب 4 مليارات دولار، ووصل إلى 11 مليار دولار ونسبة إنجازه لم تتعدى 40 %، أما التكلفة النهائية للمشروع بعد إتمام إنجازه فرجح أن تصل 20 مليار دولار و هو مبلغ ضخم جدا، يكفي حسب الخبراء لإنجاز طريقين سيارين: الأول شرق–غرب و الثاني شمال–جنوب.

3–الفساد في شركة سونطراك:

لقد كان الجزائريون يعتقدون إلى وقت قصير أن قضية الخليفة و الطريق السيار شرق–غرب ستكونان آخر قضايا الفساد و الإحتيال في الجزائر، خاصة بعد تعهد السلطات العليا في البلاد بمتابعة المتورطين في الفساد و معاقبتهم، لكن لم تغلق هاتين القضيتين اللتين كلفت خزينة الدولة ا لمليارات من الدولارات حتى إنفجرت أخرى يراها المراقبون أكبر و أثقل بكثير من سابقتيها، ألا و هي "فضيحة سونطراك1و2"، فهذه المرة إمتد و تغلغل الفساد في قطاع المحروقات الذي يعد من القطاعات الحساسة في البلاد، بل يمثل العمود الفقري للإقتصاد الجزائري، حيث يمثل أكثر من 97 % من صادرات البلاد، بدخل سنوي لا يقل عن 40 مليار دولار، فعائدات الغاز و النفط هي الممول الرئيسي لكل نشاطات التنمية في الجزائر، و بالرغم من هذا فهو لم يسلم من فضائح الرشوة و الفساد و إبرام العديد من الصفقات المشبوهة، التي يعتقد ان شركة سونطراك أبرمتها مع العديد من الشركات الأجنبية وخاصة الإيطالية، حيث قدر هذا النوع من الصفقات بأكثر من 1600 صفقة.

ومن هنا يمكن القول أن الجزائر تعرف إنتشاراً واسعاً لمختلف مظاهر و أشكال الفساد في مختلف القطاعات و المجالات، الأمر الذي جعل منها نموذجاً لدولة الفساد و الإفساد.

ثالثا:آثار الفساد في الجزائر

إن الفساد في المؤسسات العامة هو الأكثر ضررا بالمصلحة العامة أي انه جريمة أكثر ضررا من الفساد في القطاع الخاص و يمكن أن نحدد الآثار الناجمة عن الفساد الإداري فيما يلي:

أ)-الآثار السياسية:

مصدر لعدم الإستقرار السياسي فانتشار الفساد داخل المجتمع يؤدي إلى الأضرار بالإستقرار السياسي، و تدني مستوى الدخل و الصراع، دخل النخبة الحاكمة و فساد الإدارة و تسلطها و تردي الأوضاع على كل الأوجه.

الإضرار بمصداقية الدولة و أجهزتها: فإنتشار الفساد الإداري يؤدي إلى إضعاف قواعد العمل الرسمية و الحيلولة دون تحقيق لأهدافه الرسمية ما يؤدي إلى الإضراربمصداقية الأجهزة الإدارية و ضعف الثقة بها من قبل جمهور المتعاملين، كما أن إتساع دائرة الفساد يؤدي إلى ضعف الهياكل الإدارية الأمر الذي يقضي الى فشل النظام الإداري.

ب)-الآثار الإقتصادية :

الفساد الإداري يؤدي الى تهديد سمعة الدولة و تبديد الثروات، و إعاقة عملية التنمية و ضعف النمو الإقتصادي حيث جاء في تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي سنة 1997 بأنه في استبيان موجه لقرابة 150 مسؤلا رئيسيا من 60 دولة نامية حول معوقات التنمية كانت الإجابة أن الفساد أكبر معوق للتنمية فالفساد سلوك ضار يؤدي الى الإضطراب و الإخلال، كما تشير الكثير من الدراسات الى أن للفساد الإداري آثار سلبية على النمو

الإقتصادي، فما يرافق الفساد الإداري من دفع الرشاوي يمثل لكثير من رجال الأعمال نوعا من الضرائب مما يدفعهم الى التقليل من إستثماراتهم في الدول التي يوجد فيها فساد[1].

و يقود الفساد الى العديد من النتائج السلبية على التنمية الإقتصادية منها :

الفشل في جذب الإستثمارات الخارجية و هذا ما يعاني منه، و هروب رؤوس الأموال المحلية إلى خارج البلاد و يمكن لأي متابع أن يجد حجم الإستثمارات دولة في دول أخرى، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة التي تشكل شرطا أساسيا لجذب الإستثمارات المحلية و الخارجية على حد سواء و هو ما ما يؤدي إلى ضعف عامفي توفير فرص العمل و يوسع ظاهرة البطالة و الفقر.

ويقود هذا اي الفساد الى هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، و الكلفة المادية الكبيرة للفسادعلى الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة. و أيضا الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي. و يؤدي إستفحال الفساد إلى هجرة الكفاءات الإقتصادية نظرا لغياب التقدير و بروز المحسوبية و المحاباة في أشغال المناصب العامة.

ج)-الآثار الإدارية:

الفساد يشع المحاباة و المحسوبية و التحيز في الوظيفة العامة،و تدني مستوى الأنشطة الخدمية و الإنتاجية هذا نتيجة من نتائج الفساد الإداري، ففي دراسة ميدانية لأحد المدن العربية لأوضاع المستشفيات أظهرت النتائج أن الأجورتكاد تكون دون المستوى لممارسة مهنة الطب، فيعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي الى تدني مستوى تقديم الخدمات الطبية في المستشفيات بوجه عام.

[1]- د سعد عبد المؤمن أنعم، الفساد الإداري و المالي الحالة اليمنية نموذجا، الدورات و المؤتمرات إنعقدت في اليمن 2004، العدد 15 اليمن، ص282-

يؤدي الفساد الى تخلف الإدارة مما ينعكس على العمليات السياسية خصوصا لما يصبح الجهاز البيروقراطي غير محايد في تعامله مع الجمهور.

هـ)- الآثار الإجتماعية:

الفساد يزيد من عدم المساواة و العدالة الإجتماعية، و ظهور طبقة تنشر الفساد وهذا بغرض تحقيق مصالحها الخاصة، حيث يفقد الجهاز الإداري كيانه لصالح المنظومات الفاسدة بداخله عند إنتشار الفساد و يتم تحويله لتحقيق مصالحها الخاصة بدلا من المصلحة العامة.

فالمفسدون من الفساد يعملون على نشر الفساد أكبر عدد ممكن من المؤسسات الحكومية، يدعمهم في ذلك عدم المحاسبة و المساءلة القانونية. و يؤدي الى خلخة القيم الأخلاقية والى الإحباط و إنتشار اللامبلاة و السلبية بين أفراد المجتمع، و بروز التعصب والتطرف في الآراء وإنتشار الجريمة كرد فعل لإنهيار القيم و عدم تكافؤ الفرص. كما يؤدي الفساد الى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل و التقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير آداء الواجب الوظيفي و الرقابي وتراجع الإهتمام بالحق العام. والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي الى الإحتقان الإجتماعي و انتشار الحقد ببين شرائح المجتمع و نتشار الفقر و زيادة حجم المجموعات المهمشة و المتضررة وبشكل خاص النساء والأطفال والشباب.

الفساد يؤدي الى القنوع الذاتي و الرضا بالحد الأدنى في الأداء و شيوع عقلية القطيع ورفض و مقاومة الإبتكار و التغيير. يهدد القيم الأخلاقية و المجتمعية، إذ يسمح بإنتشار السلوكات المنحرفة و يشجع على بروز ثقافة الفساد في المجتمع ككل، حيث تجعل هذه الثقافة المسؤولين الحكوميين يحرصون على عدم تغيير اللوائح و القواعد التي اغتنوا بسببها، و يدفع الفساد الى التشكيك في فعالية و سيادة دولة القانون، و في فقدان الثقة و الأمانة الى جانب ترسيخ طبائع الفساد.

عموما، يمكن القول بأن الفساد الإداري سلوك منحرف تترتب عليه خسائر مادية و مالية ومعنوية للمواطنين و للمؤسسات العامة و الخاصة[1].

المطلب الثالث: آليات مكافحة الفساد في الجزائر

بإعتبار الجزائر دولة مريضة بالفساد، و ذلك بتأكيد من أسمى سلطة في البلاد رئيس الجمهورية السيد "عبد العزيز بوتفليقة"، حيث جاء في خطاب له ألقاه في 27 أفريل 1999:" إن الجزائر دولة مريضة بالفساد"، و أضاف قائلاً:" دولة مريضة بالإمتيازات التي لا رقيب عليها، مريضة بتبذير الموارد العامة و نهبها بلا ناه ولا رادع"[2]، ومن هنا كان التحرك ضروريا للجوء ووضع آليات لمكافحة الفساد و الوقاية منه.

و من أهم الآليات الخاصة بمكافحة الفساد في الجزائر ما يلي:

أولا:على المستوى المحلي

لقد حاولت الجزائر تفعيل دور مؤسساتها القانونية و مؤسسات المجتمع المدني من أجل محاربة الفساد بكل أشكاله جعل السلطات الجزائرية تطلق العديد من الآليات للوقاية من الفساد و مكافحته. و ذلك من خلال مجموعة من النصوص التشريعية و إنشاء العديد من المؤسسات التي تساعد على الوقاية من الفساد و تمثلت هذه الجهود فيما يلي[3]:

-إنشاء خلية المعالجة والإستعلام المالي: و هي هيئة تابعة لوزارة المالية أنشئت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم02-127 المؤرخ في 07 أفريل 2002، حيث تهتم بتسلم تحريات الإشتباه المتعلقة بكل عمليات تمويل الإرهاب أو غسيل الأموال و معالجتها.

[1]- ميمون ينحدي، آليات مكافحة الفساد الإداري على التنمية، مجلة الشؤون القانونية و القضائية العدد الثاني، بدون سنة ص258

[2]- محمود عبد الفضيل،مفهوم الفساد و معاييره، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، لبنان، نوفمبر 2004، ص37

[3]- حبيش علي، أثار الفساد المالي علي الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2017/2013.

– تنظيم الصرف و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج:حيث وافقت الجزائر بموجب القانون رقم 03–08 المؤرخ في 14 جوان 2003، على الأمر رقم 03–01 المؤرخ في 19 فيفري2003 والذي يعدل و يتمم الأمر رقم96–22 المؤرخ في 09 جويلية1996، المتعلق بقمع مخالفة التشريع و التنظيم الخاصيين بالصرف و حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

– قانون الوقاية من تبييض الاموال و تمويل الإرهاب و مكافحته: قامت الجزائر بإصدار قانون رقم05–01 المؤرخ في 06 فيفري 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما.

– قانون الوقاية من الفساد و مكافحته: و هو من أبرز القوانين التي أعدتها الحكومة الجزائرية في سبيل مكافحة مختلف أشكال الفساد و هو القانون 06–01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، وتتمثل أهم آليات هذا القانون فيما يلي:

– الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته: جاء المرسوم رقم12–64 المؤرخ في 07 فيفري2012 معدل و متمم للمرسوم الرئاسي رقم 06–413 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، و المحدد لتشكيلة و تنظيم و كيفية سير الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد و الوقاية منه.

–المرصد الوطني لمكافحة الفساد: و هو بمثابة جهازأمني و قضائي يهتم بعمليات التحري و التحقيق في مختلف جرائم الفساد في الجزائر و يعمل تحت وصاية وزارة المالية، يضم المرصد الوطني موظفون سامون في الدولة و رجال القانون و رجال الأمن، مهمته الأساسية تقصي فضائح الفساد و الرشوة و إختلاس المال الخاص و العام، و لقد إهتم المرصد الوطني منذ بدء عمله بالعديد من قضايا الفساد في الجزائر، حيث عالج ملفات كبيرة خاصة بمشاريع تنموية مثل مشاريع تسيير أموال تنمية الهضاب و الصندوق الوطني للسهوب،

ملف العقار الصناعي، ملف الطريق السيار شرق غرب، و العديد من الملفات الأخرى التي فيها سمات الفساد المالي[1].

-مجلس المحاسبة: هو جهاز وطني يساهم في مكافحة الفساد أسس بموجب دستور 1979 بموجب المادة 170 و التطبيق الميداني كان مع بداية سنة 1980، و لقد عرف العديد من المتغيرات المتتابعة ساهمت في توسيع صلاحياته و مراقبة المال العام و على جميع المستويات.

وحسب التعديل الدستوري لسنة 2016 فإن مجلس المحاسبة يتمتع بالإستقلالية، و يكلف بالرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية، و كذلك رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، كما يساهم مجلس المحاسبة في تطوير الحكم الراشد و الشفافية في تسيير الأموال العمومية، ويعد مجلس المحاسبة تقريراً سنوياً إلى رئيس الجمهورية و إلى رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني و الوزير الاول.

-المفتشية العامة للمالية: تعد من أقدم الأجهزة المكلفة بمراقبة الأموال العمومية و كيفية صرفها، فهي تعمل على مكافحة الفساد بختلف أشكاله و صوره، أنشأت عام 1980[2]، و تقوم بمراقبة جميع العمليات المالية المتعلقة بتنفيذ قوانين المالية، تحصيل و إنفاق الأموال العمومية، إدارة و حفظ الأموال العمومية، و ضبط حساباتها، و أيضا قيام المكلفون بتنفيذ الموازنة بتنفيذ و إدارة الأموال العمومية، هذا بالإضافة إلى تطبيق إجراءات إحترازية حول العمل المصرفي، بالاضافة إلى إجبار السلطات النقدية و المالية الجزائرية على مراجعة مختلف التدابير القانونية التي كانت معتمدة في عمل البنوك، و ذلك من أجل إكتشاف ما قد يؤدي إلى جرائم مالية داخل المصارف مثل الإختلاسات و التحويلات المشبوهة...الخ.

[1]- حبيش علي، أثار الفساد المالي علي الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر،نفس المرجع السابق.ص66

[2]- لمرسوم الرئاسي رقم 80-53 المؤرخ في 4 مارس1980 المتعلق بإنشاء المفتشية العامة للمالية و تحديد قانونها الأساسي.

ثانيا:على المستوى الدولي و الإقليمي

قامت الجزائر بخطوات هامة لمكافحة الفساد الإداري و المالي و ذلك بالتوقيع على عدة إتفاقيات إقليمية و دولية تضمن مكافحة أشكال الفساد و صوره و من بين هذه الإتفاقيات نذكر ما يلي[1]:

– صادقت الجزائر بموجب مرسوم رئاسي رقم 95–41 المؤرخ في 28 جانفي 1995 و بتحفظ على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية المتفق عليها في فيينا بتاريخ 20 ديسمبر 1988 .

–الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة في القاهرة في 22 أفريل 1988، و التي صادقت عليها بمرسوم رئاسي رقم 89–419 الممؤرخ في 07 ديسمبر 1989.

–إتفاقية الأمم المتحدة من أجل منع تمويل الإرهاب المعدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 09 ديسمبر 1999، و التي صادقت عليها الجزائر و بتحفظ بموجب مرسوم رئاسي رقم 2000–445.

–إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 05 نوفمبر 2000، و التي صادقت عليها الجزائر و بتحفظ بموجب مرسوم رئاسي رقم 02–55 المؤرخ في 05 فيفري 2002.

–إنخراط الجزائر في تطبيق توصيات لجنة بازل حول العمل المصرفي.

–إنخراط الجزائر في العمل الدولي لمكافحة تبييض الأموال عن طريق إتفاقية GAFI.

–التوقيع على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ديسمبر 2003، و في إطار آلية تقييم تطبيق هذه الإتفاقية خضعت الجزائر في سنة 2013 لتقييم من طرف النظراء في إطار

[1]- حبيش علي، أثار الفساد المالي علي الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، نفس المرجع.

الدورة الأولى للتقييم الذي تمحور حول فصلين من الإتفاقية يتعلقان أساس ب "التجريم و القمع" و "التعاون الدولي".

-وجود فرع لمنظة الشفافية الدولية و هي الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد.

خلاصة الفصل:

تعتبر سياسة التنمية المحلية ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي متكامل و يواجه نظام الإدارة المحلية في الجزائر مجموعة من التحديات و المعيقات ، كقلة الموارد المالية و البشرية في البيئة المحلية و تفشي ظاهرة الفساد الذي يعد أخطر التحديات التي تواجهها الدولة الجزائرية، حيث يعد إنتهاك للواجب العام و إنحرافاً عن المعايير الأخلاقية في العمل الوظيفي و لا يخلو قطاع في الجزائر سواء كان عاماً أو خاصاً إلا و هذه الظاهرة مستشرية فيه بشكل كبير، مما أدى إلى تدني مستوى الإنتاجية و عرقلة المشاريع التنموية .

ونستنتج أن الفساد يعتبر عائق أمام التنمية المحلية لذا لجأت الجزائر لمجموعة من الآليات لمكافحته لكن لم تحقق النتائج المرجوة إذ لا يزال الفساد يتوغل البلاد على نطاق واسع و في جميع المجالات و القطاعات .

الخاتمة

الخاتمة:

يستخلص من هذه الدراسة أن الفساد يعد آفة جد خطيرة اجتاحت العديد من المجتمعات، حيث لا تقل فتكا عن الحروب، لذلك إستحوذ على الإهتمام الأكاديمي و الإعلامي و كذا السياسي، لما له من أخطار لأنه ظاهرة ليست بالجديدة إلا أنها إستفحلت في الآونة الأخيرة، و أصبحت تشكل عائقاً أمام عمليات التقدم و التنمية الإقتصادية والاجتماعية و السياسية، حيث أن الجزائر لم تحقق النتائج والاهداف المرجوة في مجال مكافحة الفساد ، إذ مازال الفساد يستشري و يتوغل على نطاق واسع في الإقتصاد الوطني و في جميع المجالات و القطاعات، فلم تسلم منه حتى القطاعات الإستراتيجية و الحساسة في البلاد كقطاع المحروقات و قطاع الأشغال العمومية و القطاع المصرفي، حيث شهدت هذه القطاعات أشهر فضائح الفساد، عرفت بفضائح القرن.

سعى الكثير من الدول سواءً النامية أو المتقدمة إلى زيادة معدلات التنمية المحلية، في المجتمعات المحلية من منظور أن المزيد من التنمية المحلية يؤدي لتطور المستوى الوطني، ولكي تحقق التنمية المحلية أهدافها، لابد أن يتوافر لها عبر الزمن المقادير الكافية من التمويل المحلي، و يتحقق ذلك بمكافحة الفساد بإعتباره من بين القضايا الخطيرة و الأكثر إنتشاراً، التي تستجدي الدراسة والحل، وذلك من خلال اعتماد مجموعة من الآليات للتقليل منها، و النهوض بالتنمية المحلية.

إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى مكافحة الفساد في الجزائر تلزم مشاركة الجميع، من موظفين و مسؤولين، و هيئات، والمجتمع المدني.هي فرضية صحيحة و ثابتة:

لأن الفساد يمس كل الجهات من المجتمع سواءاً الجماعات المحليو أو غيرها من الحكومات و المجتمع المدني و نظراً لهذا فإن بالفعل تلزم مكافحته الجميع.

الفرضية الثانية إنتهجت الجزائر العديد من الإجراءات و الآليات للحد من مظاهر الفساد و ذلك على الصعيد الوقائي و الإجرائي فرضية صحيحة و ثابتة:

فالجزائر ونتيجة للمستويات المرتفعة للفساد الذي تعرفه في مختلف المجالات و القطاعات، و الرتب المتدنية التي تحصل عليها في المؤشرات التي تصدرها المنظمات الدولية الخاصة بالفساد والحكم الراشد، قامت بوضع مجموعة من الآليات للتخفيف من الآثار السلبية لهذه الظاهرة الخطيرة و الوقاية منها.

النتائج المتوصل إليها:

1-إن الجزائر تعرف إنتشاراً واسعاً لمختلف مظاهر الفساد، حيث لم تعد هذه الظاهرة تعتبر حالة عرضية يمكن إحتواؤها في أي وقت و بأية وسيلة، و لكنها أصبحت آفة مستشرية يصعب إقتلاع جذورها من الأساس، مما يتطلب الأمر جهدا كبيراً و تفكيراً جدياً و واعياً، على جميع المستويات و الأصعدة من أحل وضع إستراتيجية فعالة و آليات محكمة لتنفيذها من أجل محاصرة هذه الظاهرة الخطيرة و التقليل من آثارها السلبية على الإقتصاد الوطني.

2-إن مكافحة الفساد لها دور كبير في تحقيق التنمية المحلية و النهوض بها، حيث تعتبر هذه الظاهرة من أكثر المخاطر التي تهدد التنمية في مختلف القطاعات، و لذلك فقد عملت الجزائر جاهدة في مجال مكافحة الفساد.

3-يعتبر الفساد من أهم الأسباب المؤدية إلى تخلف الدول و فقرها و ذلك لعرقلته الكبيرة في مسار التنمية المحلية.

و من هنا يمكن القول بأن محاربة الفساد كفيلة للنهوض بالتنمية المحلية.

الإقتراحات:

للنهوض بالتنمية المحلية و التطور الوطني يجب:

1-على السلطات الرسمية في الجزائر أن تعمل على تفعيل أجهزة و مؤسسات مكافحة الفساد بالتوفير لها الظروف الملائمة و منحها الصلاحيات الكاملة و التمويل اللازم من أجل تمكينها من أداء عملها بكل حرية و استقلالية، بالإضافة إلى تشجيعها على القيام بدراسات ميدانية و إستسقائية لكشف مختلف ممارسات الفساد و الحد منها.

2-على النظام السياسي في الجزائر أن يعمل على نشر و ترسيخ حكم راشد حقيقي، و تطوير نظام المسائلة.

-كذلك يجب العمل على تفعيل قوانين مكافحة الفساد و تطبيقها على الجميع بدون تمييز .

3-على الجزائر العمل على تطوير التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد و الإستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال.

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

-القرآن الكريم:

اولا: الكتب

1. احمد شلبي، الفساد السياسي، اسبابه و طرق مكافحته.
2. بلال خلف السكارتة، الفساد الإداري، دار وائل،ط2011،1.
3. حسين طاهري، القانون الإداري والمؤسسات الإدارية.
4. حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية.
5. حمدي عبد العظيم,عولمة الفساد و فساد العولمة,الطبعة الاولى,الدار الجامعيةالاسكندرية 2008.
6. سامي رعد عبد الرزاق التميمي، العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، عمان، دار الدجلة ط 2008.
7. سعد ياسين، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية، حملات المتمدن،العدد 3610، 17جانفي2012.
8. طاهر حسين، القانون الإداري و المؤسسات الإدارية، دار الخلدونية للنشرط2 ،الجزائر، 2014.
9. عبد العزيز حبتور، الإدارة العامة القارنة، دار المسيرة للنشرو التوزيع، ط1، عمان.
10. عبد المجيد عبد المطلب، التمويل المحلي و التنمية المحلية، مصر، دار الهدين2001.
11. عزيز طواهر، 60مليون سنتيم لتعويض ضحايا بنك خليفة عن الملايير الضائعة.
12. علي خاطر شنطاوي، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.
13. عمار عوابدي، دروس في القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
14. فؤاد العطار، مبادئ في قانون الإدارة، 1955، القاهرة.

15.محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم الجزائر، 2004.

16. محمد حسين داخل،اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة,.

17.محمد قاسم القريوتي :الإصلاح الإداري ,دار وائل الأردن ط2001.

18.منال طلعت محمود، الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.

19.ميمون ينحدي، آليات مكافحة الفساد الإداري على التنمية، مجلة الشؤون القانونية و القضائية العدد الثاني، بدون سنة.

20.هلتاتي احمد,محاضرات الفساد و أخلاقيات العمل,جامعة مسيلة 2021.

21.وهبة مصطفى الزجيلي,التعريف بالفساد و صوره من الوجهة الشرعية ,الجزء الاول ,الطبقة الاولى,دار الحامد للنشر و التوزيع,الرياض2014.

ثانيا: الرسالات والأطروحات

1. ازروال يوسف,اطروحة مقدمة لنيل درجة الماجيستير بعنوان :الحكم الراشد بين الاسس النظرية و اليات التطبيق, دراسة في واقع التجربة الجزائرية,كلية الحقوق,جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة.

2. بن ناصر الطاهر,آليات مكافحة الفساد في القطاع العام,مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر,جامعة مستغانم 2020.

3. جيلاني حنان، لحكم الراشد كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية ،جامعة المسيلة، ،2014/2013.

4. حاحة عبد العالي، آليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون عام، جامعة بسكرة سنة 2014/2013.

5. حبيش علي، أثار الفساد المالي علي الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2017/2013.

6. رفيق بن مرسلي،الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق،مذكرة ماجستير،فرع تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، جامعة مولود معمري، تيزيوزو،،2012.

7. زدام يوسف ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي (من خلال تقاريرالتنمية الإنسانية العربية ،) 2004 –2002مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري ، جامعة الجزائر2006–2007.

8. فتيحة زرقانة، دور الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري على مستوى الجماعات المحلية :دراسة حالة بلدية بوسعادة.ولاية المسيلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ،2017–2018.

9. لؤي أديب سليمان العيسى ، الفساد الإداري والبطالة ، الطبعة الأولى، دار الكندي ، الأردن.

سميحة قلقول، التنمية المحلية كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مذكرة تخرج مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماسترفي العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة المسيلة ، ، 2020/2019.

10.محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه علوم، فرع علم اجتماع التنمية،جامعة قسنطينة، الجزائر،،2011–2010.

11.نور الدين يوسفي، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة بومرداس ،2009/ 2010

12.الياس بوفالة، إصلاحات الجماعات المحلية في ظل قانون 11-10 و دورها في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص إدارة و حكامة محلية، جامعة بوضياف المسيلة (2013-2014)

ثالثا: المجلات والمداخلات.

1. احمد غريبي،ابعاد التنمية المحلية و ابعادها في الجزائر،مجلة البحوث و الدراسات العلمية،العدد الرابع جامعة المدية 2010.

2. الأمم المتحدة ،تقرير اللجنة الإقتصادية والإجتماعية للتنمية لغربي آسيا ، البعد الثقافي للتنمية نحو مقاربة علمية ،سبتمبر ، 2007.

3. بركنو قوسام، الفساد الإداري في الجماعات المحلية وتداعياته السلبية على تحقيق التنمية المحلية ,جامعة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديدة ,العدد5،جانفي2012

4. بومدين طاشما ،الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة التواصل جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق العدد 26 جوان2010

5. سارة بوسعيود، دور استراتيجية الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة،جامعة فرحات عباس،سطيف2013-2014.

6. سعد عبد المؤمن أنعم، الفساد الإداري و المالي الحالة اليمنية نموذجا، الدورات و المؤتمرات إنعقدت في اليمن2004، العدد15اليمن.

7. شريط كمال,خلوفي سفيان,مفهوم الحكم الراشد و علاقته بالتنمية المستدامة ,مجلة دراسات في الاقتصاد و ادارة الاعمال,العدد02,ديسمبر 2018.

8. صليحة عشي، التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي،مداخلة مقدمة في ملتقى دولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر،يومي 3-4/12/2012.

9. صونية قوراري،حرية الإعلام و تجسيد مفهوم الحكم الراشد في الجزائر، مجلة دراسات في الإقتصاد و إدارة الأعمال،العدد2،ديسمبر 2018.

10.عبد العزيز جراد،الحكم الراشد في الإدارة العمومية،ملتقى المدرسة الوطنية للإدارة ،2006-2005.

11.عبد النور ناجي,نحو تفعيل دور الادارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة,ملتقى بجامعة عنابة,الجزائر.

12.فيروز زراقة نحو رؤية استراتيجية للحد من الفساد في المجتمع الجزائري,دروس قسم علم الاجتماع,جامعة سطيف.

13.كمال الشيرازي، زلزال البنوك الخاصة في الجزائر، دعه ينهب..دعه يمر، مقال نشر في 2007/12/24.

14.لالوش سميرة, مقال الفساد الاقتصادي و استراتيجية مكافحته في الجزائر.

15.مجلة اليزا للبحوث و الدراسات، التنمية المحلية، المركز الجامعي اليزي،العدد الثالث 2018.

16.محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد و معاييره، مجلة المستقبل العربي، العدد309، لبنان، نوفمبر 2004.

17.نقماري سفيان، الإطار الفلسفي و التنظيمي للفساد الإداري و المالي، ملتقى وطني حول (حوكمة الشركات كآلية للحدمن الفساد الإداري) بليدة، يومي 06-2012/05/07.

رابعا: القوانين والمراسيم الرئاسية

1.المرسوم الرئاسي رقم 80-53 المؤرخ في 4مارس 1980المتعلق بإنشاء المفتشية العامة للمالية و تحديد قانونها الأساسي.

2.قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20رجب عام 1432الموافق ل22يونيو سنة 2011 يتعلق بالبلدية

3.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم12-07، المتعلق بالولاية، المؤرخ في 12فبراير2012، الجريدة الرسمية، العدد12، الصادر بتاريخ 29فيفري2012.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

اهداء

مقدمة .....أ

الفصل الأول

التنمية المحلية والفساد

تمهيد 01

المبحث الأول: التنمية المحلية 02

المطلب الاول :مفهوم التنمية المحلية 02

أولاً: مفهوم التنمية 02

ثانيا:تعريف التنمية المحلية 03

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمصطلحي التنمية و التنمية المحلية 04

اولا:التطور التاريخي لمصطلح التنمية 05

ثانيا:التطور التاريخي لمصطلح التنمية المحلية 06

المطلب الثالث: فواعل و ابعاد التنمية المحلية 07

أولا: فواعل التنمية المحلية 07

ثانيا: أبعاد التنمية المحلية 09

المبحث الثاني: الفساد 12

المطلب الأول:مفهوم الفساد و خصائصه 12

أولا: الفساد لغة 12

ثانيا:الفساد في الشريعة الإسلامية 13

ثالثا: الفساد إصطلَاحا 14

رابعا:خصائص الفساد 15

المطلب الثاني:أسباب الفساد و انواعه 17

أولا: أسباب الفساد 17

ثانيا: أنواع الفساد 21

المطلب الثالث: دور الحكم الراشد في تحقيق تنمية محلية و مكافحة الفساد 24

أولاً:تعريف مصطلح الحكم الراشد 24

ثانيا:أسس و مبادئ الحكم الراشد..... 26

ثالثا: دور الحكم الراشد في تحقيق تنمية محلية و مكافحة الفساد 28
خلاصة الفصل 30

الفصل الثاني

واقع الفساد في الجزائر

تمهيد 32
المبحث الأول: واقع التنمية المحلية في الجزائر 33
المطلب الأول : دور الإدارة المحلية في تحقيق تنمية محلية 33
أولا: اللامركزية الإدارية 33
ثانيا: تعريف الإدارة المحلية 35
ثالثا: دور الولاية في مجال التنمية: 36
رابعا: دور البلدية في مجال التنمية المحلية 38
المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية 41
أولا: مقومات التنمية المحلية 41
المطلب الثالث : معيقات التنمية المحلية في الجزائر 44
المبحث الثاني: الفساد في الجزائر و أهم الأليات لمكافحته 48
المطلب الأول: الفساد في الجزائر و مظاهره 48
أولا: تعريف الفساد 48
ثانيا:مظاهر الفساد في الجزائر 50
المطلب الثاني: واقع الفساد في الجزائر و آثاره 51
أولا:تقييم الفساد في الجزائر. 51
ثانيا:حالات الفساد التي شهدتها الجزائر 53
ثالثا:آثار الفساد في الجزائر 56
المطلب الثالث: آليات مكافحة الفساد في الجزائر 59
أولا:على المستوى المحلي 59
ثانيا:على المستوى الدولي و الإقليمي 62
خلاصة الفصل 64
خاتمة 66
قائمة المصادر والمراجع 70
فهرس المحتويات 77